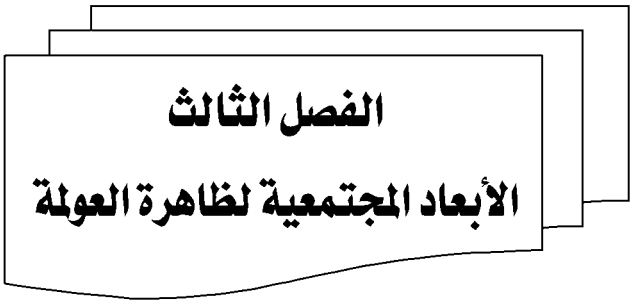
الفصل الثالث
الأبعاد المجتمعية لظاهرة العولمة

الفصل الثالث

الأبعاد المجتمعية لظاهرة العولمة

مقدمة

أوضحنا في الفصلين الأول والثاني؛ الأبعاد (الفكرية) التي تمثل الخلفية التاريخية والمعرفية والفلسفية التي ينطلق أمامها مشهد العولمة ؛ بأبعاده (المادية). بحيث تكشف العولمة عن آثارها المادية أو (مظاهرها) من خلال كياناتها المادية أو (مؤسساتها). وبحيث تمتد هذه المظاهر - الموجِّهة أو الدافعة إلى التوحد والتكتل والاندماج أو التشظي والتجزؤ والانقسام - إلى كافة الأبعاد المجتمعية التي يمتد إليها النشاط والصراع والتنافس البشرى (سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً أو اتصالياً).. علاوة على الآثار التي تمارسها على الوعي الاجتماعي للجماهير بتعدد مجتمعاتهم.

وسنعرض في الفصل الحالي لهذه الأبعاد المجتمعية وفقاً لآثارها الراهنة في عصرنا الحاضر، وآثارها المأمولة في المستقبل.

وانطلاقاً من هذا الهدف.. فقد تم تقسيم الفصل الماثل إلى خمسة مباحث :

المبحث الأول : يتعرض للأبعاد السياسية للعولمة في مجالات (سيادة الدولة – تطور الديمقراطية – دور المجتمع المدني).

المبحث الثاني : يتعرض للأبعاد الاقتصادية لظاهرة العولمة في مجالات (دور السوق وآلياته – الشركات متعددة الجنسيات – القوى الضابطة لآليات السوق وسياسات الشركات).

المبحث الثالث : يتعرض للأبعاد الثقافية للعولمة في مجالات (الثقافة – الحضارة – الهوية).

المبحث الرابع : يتعرض للأبعاد الإعلامية للعولمة في مجالات (النظم الإعلامية – المؤسسات الإعلامية – وسائل الإعلام – جماهير المتلقين).

المبحث الخامس : يتعرض للعولمة وتشكيل الوعي الاجتماعي للجماهير في المجتمعات المتعددة .

• • • • •

المبحث الأول

الأبعاد السياسية لظاهرة العولمة

(العولمة السياسية)

تكشف الأبعاد السياسية للعولمة عن عدد من التغيرات المتدرجة التي أخذت تطرأ على المسلمات في المفاهيم السياسية المعاصرة والتي باتت تتعلق بمستقبل نمو أو انكماش دور الدولة، ومدى صلاحية الديمقراطية الغربية للانتشار عالمياً، والدور المأمول لقوى المجتمع المدني على المستوى العالمي. وذلك كالتالي:

- أولاً: العولمة وسيادة الدولة:

تدفع إستراتيجية العولمة للتوحد والتكتل والاندماج إلى التحول التدريجي نحو نشأة حكومة عالمية ذات مجال سيادة عالمي تنضوي تحته سيادات الدول القومية المتفرقة. بينما تسفر تكتيكات التشظي والتجزؤ والانقسام عن تفتت البنية السيادية للدولة القومية، لصالح دويلات انفصالية تنسلخ عن مجال سيادتها، أو لصالح مؤسسات المجتمع المدني المتطلعة إلى الاختصاص ببعض مكونات هذه السيادة.

ولعل الواقع يقرر أن الدولة " لم تعد هي الوحدة المركزية الأساسية في النظام العالمي كما كانت عليه في السابق، وبخاصة في ظل بروز قوى اقتصادية واجتماعية محلية وعالمية منافسة "[1]. حيث أصبحت " الدولة المعاصرة مضطرة إلى تفكيك أبنيتها الشمولية لصالح المجتمعات المحلية من خلال اللامركزية.. ولصالح مؤسسات المجتمع المدني البازغة..... والتنازل في نفس الوقت عن عديد من مجالات سيادتها التقليدية لصالح المؤسسات الدولية والكونية "[2] الأمر الذي سيؤدي إلى " أن مؤسسة الدولة لن تكون بتلك المحورية أو المركزية التي كانت عليها في السابق، حين كانت تحتكر كل شيء أو مؤهلة لاحتكار كل شيء يقع ضمن حدودها في إطار سيادتها. فمع الثورة التقنية المعاصرة... تتحول السيادة إلى مجرد مفهوم قانوني لا قوة فعلية له "[3]. حيث نقلت إستراتيجية العولمة للتوحد والتكتل والاندماج " السلطة ؛ بعيداً عن الأمم إلى فضاء عالمي غير مسيس "[4]، " ولعل دهشة السياسيين وانبهارهم من قدرة العولمة على تليين to soften up المؤسسات، جعلتهم يعتقدون أنهم في طريقهم لأن يصبحوا «حفاري قبورهم» "[5].

ولهذا فقد برز إلى الأدبيات السياسية العالمية مفهوم « حق التدخل» والذي يمنح العالم حق تجاوز سيادة الدولة. ففي " عام ١٩٧٧ قال الرئيس الأمريكي «كارتر».. إنه ليس هناك عضو في

الأمم المتحدة يمكنه أن يزعم أن إساءة معاملته لمواطنيه داخل دولته تُعد من الأمور الخاصة به وحده "[٦]. علاوة على ذلك.. فقد " كان هناك اقتراح فرنسي تم تقديمه عام ١٩٧٨ بإمداد سكرتير عام الأمم المتحدة بالقدرة على مراقبة التحركات العسكرية بواسطة الأقمار الصناعية "[٧].

ولقد تم تطبيق حق التدخل في الواقع السياسي الفعلي إما "لأسباب إنسانية كما حدث للتدخل الدولي في الصومال، أو لأسباب سياسية كما حدث بالنسبة للعراق تحت لواء الشرعية الدولية "[٨]، أو كما حدث في كوسوفو بالنسبة للصرب والألبان.

ولا شك في أن الواقع المعاصر يوضح " أن المشاكل الأعمق التي تواجه الإنسانية أكبر من أن تستطيع الدولة القومية - وهي الوحدة التقليدية للشئون الدولية - معالجتها، ولكن هذا القول لا يعني أن الدولة القومية قد عفا الدهر على ضرورة وجودها. فالدولة القومية ستبقى - ولوقت قادم - المحطة الرئيسية للولاء المدني.. ومع هذا فإن عالم اليوم بحاجة إلى أكثر من مجرد دولة قومية، لتنظيم سلام عالمي، ولرفع رفاهيته، ونشر قطاف العلم والتكنولوجيا عالمياً، والتماشي مع المشاكل البيئية والكونية.. في إطار مجتمع أكبر يعكس عناصره الموحدة ويطمر العناصر التي ساعدت تقليدياً على تقسيمه "[٩].

ولكن نظراً لأننا نشهد الآن مرحلة انتقالية من مجال السيادة التقليدي للدولة القومية إلى مجال السيادة العالمي للحكومة أو الإدارة العالمية، فإن الأمور تلتبس على الفهم، وتبدو حماية الدول القومية لمصالحها الإستراتيجية بمثابة دليل على عدم صحة التوجهات العولمية، على الرغم من أن العولمة سرعان ما ستدفع نحو تلاقي كل المصالح الإستراتيجية القومية تحت مظلة المصلحة العالمية الكبرى. ولعل هذا يفسر أن تناقض مصالح دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية مع بعض المصالح العالمية هو أمر يمكن تفسيره في سياق تلك المرحلة الانتقالية، ولكن تدريجياً سرعان ما ستتطابق المصالح العالمية مع المصالح القومية لتشكل مصلحة إستراتيجية عالمية.

على الجانب الآخر.. فإن تكتيكات العولمة للتشظي والتجزؤ والانقسام تدفع نحو نشوء دويلات انفصالية عرقية منسلخة عن الدولة القومية الأم. ويشهد العالم الآن العديد من الحركات الانفصالية في أوربا الغربية والشرقية، وفى المغرب العربي والمشرق العربي، وفى غرب أفريقيا وشرقها، وفى جنوب شرق آسيا وفى الشرق الأقصى. علاوة على ذلك فإن قوى المجتمع المدني الصاعدة تجد نفسها مؤهلة للاضطلاع بجزء من اختصاصات الدولة القومية. وبالتالي سرعان ما تمتد منظمات المجتمع المدني؛ لكي تمارس أدواراً مجتمعية كانت تحتكرها الدولة القومية، وذلك تمشياً مع سلطتها الصاعدة التي لابد أن تقابلها اختصاصات متنامية

على كافة المستويات. ومن هنا ينبغي التعامل مع الدولة باعتبارها "ظاهرة تاريخية خاضعة للتغير ولها مآل معينة بحكم التطور الاجتماعي ولا يصح تصنيم دور الدولة، بل يجدر تحديد هذا الدور في ضوء حاجات التنمية والتقدم الاجتماعي.. إن التجربة تشير إلى مظاهر سلبية كثيرة في مسيرة الدولة الوطنية في.. العالم الثالث بوجه عام. والشيء المهم في استخلاصه من التجربة السابقة هو التأكيد على أهمية الديمقراطية كمؤسسات حكم، وحقوق الإنسان باعتبارها القاعدة الحقيقية لأي دور فعال وسليم للدولة "[١٠].

ولعل " متغيرات عصرنا توحي بأننا نعيش في مرحلة ما بعد الدولة القومية أو إرهاصاتها، فالقومية ظاهرة تاريخية معينة لها أسبابها، وليست فكرة متسامية منفكة من قيود الزمان والمكان "[١١].

وبالتالي فإن الشكل الذي تتحول إليه الدولة - بحيث يُنقل جزء من سيادتها إلى المستوى فوق القومي (حكومة عالمية)، وجزء آخر إلى المستوى المحلى (مجتمع مدني وأقليات عرقية) - لن يؤدي إلا إلى اختفاء " الدولة الرخوة The soft state.. التي تتسم بالفساد وتجاهل حكم القانون وتغليب مصالح أفرادها الخاصة على المصلحة العامة "[١٢]، انطلاقاً من أن الدول لن يمكنها البقاء في المجتمع العالمي إلا " من خلال التعاون الفعال مع بعضها البعض ومع محلياتها وأقاليمها ومع الجماعات والتجمعات عبر القومية "[١٣].

وبالتالي فإن سيادة الدولة التي ستتضاءل أمام سيادة العالم، وسلطة الدولة التي ستنكمش أمام سلطة الحركات الانفصالية أو سلطة المجتمع المدني، تطرحان أمام الدولة طريقاً آخر يوفر لها البقاء. " لذلك على الدولة أن تكون حاسمة في مهمتها من أجل تحديث الهوية الثقافية والتماسك الاجتماعي وذلك من أجل تنمية الديمقراطية. لأنه إذا كانت الدولة في طريقها للاختفاء، فلن توجد وحدة إنسانية جديدة – سواء أكانت الكرة الأرضية أم الدولة العالمية – يمكن أن تكون مناسبة لاستمرار التكاثر البشري"[١٤]. وهذا ما يفسر نزوع بعض الأدبيات والمؤسسات الدولية إلى إعادة التذكير بضرورة قوة الدولة رداً على الدعاوى المبشرة بانكماشها. " فالبنك الدولي الذي كان من أول المتحدثين عن انكماش الدولة بات يتبنى وجهة نظر أخرى.. فهناك نمو في أدبيات قوة الدولة من حيث قوتها كشرط لقدرتها على تطبيق التغير "[١٥].

وفي سبيل ذلك يضع البنك الدولي " ثلاثة شروط أساسية لتحقيق الحكم الصالح Good Governance هي: ١. إنشاء مؤسسات قطاع عام قادر. ٢. الحد من الفساد والتصرفات التحكمية للدولة. ٣. تسهيل العمل الجماعي "[١٦].

ولعل هذا ما أدى إلى ظهور اتجاه «الطريق الثالث»* في الأدبيات السياسية الأوربية. كرد فعل على الجدال الدائر حول انكماش الدولة " فالليبراليون الجدد يريدون تقليص سلطات الدولة أو الحد منها. والديمقراطيون الاجتماعيون تاريخياً يتحمسون لتوسيع سلطاتها. الطريق الثالث يطرح إعادة بناء الدولة لتتجاوز كلاً من اليمين الذي يطرح بأن الحكومة هي العدو واليسار الذي يقول بأن الحكومة هي الحل "[١٧]. " إذن مطلوب دولة قوية وليست تسلطية، دولة مؤسسات وليست دولة أشخاص، دولة قانون وشفافية وليست دولة يُشكل الفساد جزءً من بنيتها "[١٨].

إن كل ما سبق يوضح أن الدولة القومية باعتبارها " الوحدة السياسية الرئيسية لحقبة الموجة الثانية، تتعرض إلى ضغوطات لا مفر منها. إحدى هذه الضغوط تريد تحويل السلطة السياسية من الدولة القومية إلى المناطق والجماعات دون القومية. وأخرى تريد نقل السلطة من الأمة إلى الوكالات والمنظمات الدولية. إن هذه الضغوط تقود إلى تقسيم الأمم المتقدمة تكنولوجيا إلى وحدات أصغر وأقل سلطة "[١٩].

---

* انظر: هناء عبيد، العولمة. سلسلة موسوعة الشباب السياسية. صفحات ٨٠ – ٨٢.

إن التاريخ يوضح أن " الدولة المعاصرة ظاهرة تاريخية لم تجاوز في شكلها المعاصر أكثر من ثلاثة أو أربعة قرون. ومن المتصور بالتالي أن تعرف تطوراً جديداً "[٢٠] وهذا هو ما يحدث الآن.. حيث أصبحت مفاهيم مثل سيادة الدولة والدولة القومية ودور الدولة في الحكم - أصبحت في ظل العولمة - مفاهيم ديناميكية قابلة للتغير بما يعزز من إستراتيجية وتكتيكات العولمة.

- ثانيًا : العولمة والديمقراطية :

تدفع إستراتيجية العولمة للتوحد والتكتل والاندماج نحو توحيد أساليب الحكم على المستوى العالمي، وذلك من خلال تنامي الاتجاه نحو أسلوب الحكم الليبرالي الديمقراطي. بينما في المقابل تدفع تكتيكات التشظي والتجزؤ والانقسام نحو انحسار دور البرلمانات كنموذج للديمقراطية التمثيلية، والاتجاه نحو الديمقراطية الشعبية أو أشكال مبتكرة أخرى للديمقراطية.

فلقد كان " أبرز تطورات الربع الأخير من القرن العشرين هو إماطة اللثام عن أوجه الضعف الخطيرة في أنظمة العالم الديكتاتورية، حتى ما بدا منها قوياً عنيداً. سواء منها اليمين السلطوي العسكري أو اليسار الشمولي الشيوعي. فمن أمريكا اللاتينية إلى شرق أوروبا، ومن الاتحاد السوفيتي إلى الشرق الأوسط وآسيا، تهاوت حكومات قوية على مدى العقدين الماضيين "[٢١].

ففي عام ١٩٧٤ سقط نظام البرتغال الذي وضعه « سالزار » ولم يستطع أن يحميه خليفته « جايتانو ». وتبعه نظام « فرانكو » بأسبانيا في ١٩٧٥. كما عرف نفس المصير حكم العسكر في اليونان في ١٩٧٤. وعرفت أمريكا اللاتينية الشهيرة بانقلاباتها وديكتاتورياتها تساقطاً متتابعاً في الأرجنتين (١٩٨٢) وأورجواى (١٩٨٣) والبرازيل (١٩٨٤) وشيلى (١٩٩٠). وانتقلت الموجة إلى آسيا فسقط نظام كوريا القوى في ١٩٨٧ كما سقط قبل ذلك نظام كمبوديا الغاشم "[٢٢]. وكانت بداية النهاية للنظام العنصري في جنوب أفريقيا "في فبراير عام ١٩٩٠ عندما أعلنت حكومة «دي كليرك» التي يهيمن عليها البيض - آنذاك - إطلاق سراح «نيلسون مانديلا» ورفع الحظر على نشاط حزب المؤتمر الوطني الأفريقي"[٢٣].

وعلى الجانب الشيوعي فقد توالت الانهيارات، حيث استغرق "إنهاء حكم الحزب الشيوعي في بولندا عشر سنوات، وفى المجر عشرة شهور، وفى ألمانيا الشرقية عشرة أسابيع، وفى تشيكوسلوفاكيا عشرة أيام، وفى رومانيا ليس أكثر من عشر ساعات .. تلك السلسلة من المفاجآت السياسية التي ملأت شاشة التلفزيون في ١٩٨٩. ثم في خريف ١٩٩١ عندما انحل الاتحاد السوفيتي نفسه، وأخذت جمهورياته تحاول لملمة أجزائه المتبعثرة"[٢٤].

" وخلال الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٩٤ تحولت ستون دولة من أنظمة شمولية أو ديكتاتورية إلى أنظمة ديمقراطية "[٢٥]، بحيث ارتفع عدد الدول الديمقراطية من " ثمانية وسبعين قطراً إلى مائة وثمانية وثلاثين قطراً، وارتفع معدل البلاد الديمقراطية من ٤٤٪ إلى ٧٢٪ من مجموع عدد الدول بالعالم "[٢٦].

إن انتشار الديمقراطية يوضح أن " إجماعاً ملحوظاً قد ظهر في السنوات القليلة الماضية في جميع أنحاء العالم، حول شرعية الديمقراطية الليبرالية كنظام للحكم، بعد أن لحقت الهزيمة بالأيدلوجيات المنافسة – مثل الملكية الوراثية والفاشية والشيوعية – في الفترة الأخيرة "[٢٧].

وهذا الملمح نحو توحيد أساليب الحكم – كأحد الأبعاد السياسية للعولمة – يوضح أن " عدد الخيارات المتاحة أمام الدول في تحديدها لكيفية تنظيم نفسها سياسياً واقتصادياً يتناقص بمرور الزمن. فمن بين الأنماط المختلفة للأنظمة التي ظهرت عبر تاريخ الإنسانية (من الملكيات والأرستقراطيات، إلى الحكومات الدينية الخاضعة لرجال الدين، إلى الديكتاتوريات الفاشية والشيوعية في قرننا هذا) نجد أن الشكل الوحيد للحكومة الذي بقى ثابتاً لم يُمس حتى نهاية القرن العشرين هو الديمقراطية الليبرالية "[٢٨].

ولعل هذه الحركة التاريخية توضح أن الديمقراطية على الرغم من كونها وليدة مجتمعات غربية مرت بظروف خاصة، ولكن رغم ذلك تظل الديمقراطية " وبدون أن تكون كاملة.. هي النظام السياسي الأرقى والأكثر عقلنة بين سائر الأنظمة السياسية التي اخترعتها البشرية في مسارها التاريخي الطويل "[٣٩].

و" هناك ثلاثة مستويات مترابطة ومتداخلة للنظر إلى الديمقراطية. أولها: الديمقراطية كنظام للقيم.. وتتمثل القيم الديمقراطية في الحرية والعدالة والمشاركة والمساواة والتسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية والاختلاف والتداول السلمي للسلطة بالاحتكام إلى إرادة الشعب واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وثانيها: الديمقراطية كأسلوب لممارسة السلطة وتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع.. وذلك من خلال مجموعة من الأطر القانونية والهياكل السياسية والمؤسسية والقواعد الإجرائية التي تنظم الممارسة الديمقراطية. وهنا تبرز عناصر عدة في بنية النظام الديمقراطي تتعلق بتنظيم العلاقة بين السلطات وطبيعة النظام الحزبي والنظام الانتخابي وبنية البرلمان. وثالثها: الديمقراطية باعتبارها نمط حياة للمجتمع.. ويتم التركيز هنا على مدى توافر قيم وممارسات الديمقراطية على صعيد مؤسسات المجتمع كالأسرة والمدرسة والجامعة والحزب والنادي.... ومن منظور قضية العولمة يمكن القول أن قيم الديمقراطية تعتبر ذات طابع

عالمي باعتبارها قيماً إنسانية عامة وثيقة الارتباط بالتطور الإنساني.... أما الأشكال والصيغ التنظيمية والمؤسسية التي تأخذها النظم الديمقراطية فهي متعددة ويمكن أن تختلف من دولة إلى أخرى "[٣٠].

ولا شك في أن الديمقراطية - كأسلوب للحكم - تعاني من عدد من المشكلات. ولكن قابلية النظام الديمقراطي للمراجعة والتصحيح توضح " أنه ليس كافياً أن نشير إلى مشكلات في الديمقراطيات الليبرالية المعاصرة حتى لو كانت مشكلات هامة مثل العجز في الميزانية أو التضخم أو الجريمة أو المخدرات أو تدمير البيئة أو عدم المساواة، فالمشكلة لا تتحول إلى تناقض إلا إذا كانت من الخطورة بحيث لا يمكن حلها في إطار النظام القائم"[٣١].

وبالمقابل .. فإن ما تدفع إليه تكتيكات العولمة للتشظي والتجزؤ والانقسام، من انحسار في دور البرلمانات ودور التمثيل النيابي، يوضح بأن ثمة تطويراً في شكل النظم الديمقراطية آخذاً في التكون. وأن انتشار الديمقراطية يرافقه انحسار لأطرها القديمة، وميلاد لأطر جديدة شعبية أكثر منها تمثيلية.

" فالمجتمع المعاصر يشهد ولادة أسئلة لم تعد السياسة والأحزاب السياسية بقادرة على الإجابة عنها ولا حتى على صياغتها. فالسياسة وصدام الأيدلوجيات كان لهما معنى ما دام النقاش متمحوراً حول

مستوى إعادة توزيع الثروة الاجتماعية. ولكن مع توقف التفكير في بدائل للنظام الاقتصادي السائد مع سقوط الشيوعية، فإن اهتمامات الرأي العام باتت تنصب على مسائل غير قابلة للاندراج في برامج الأحزاب ولا في طقوسها. فقضايا البيئة مثلاً عصية على التصنيف في خانة اليمين أو اليسار.... وآليات الديمقراطية التمثيلية والحزبية تقف مشلولة عن الفعل إزاء تطور ظاهرة الجنوح في ضواحي العواصم والمدن الكبرى، وظاهرة الإدمان على المخدرات، كما تقف عاجزة عن الإجابة على الأسئلة الأخلاقية التي تستأثر بالاهتمام الجماعي مثل التلقيح الاصطناعي والأمهات الحاملات بالنيابة وتجارة زرع الأعضاء "[٣٢].. والاستنساخ.. إلخ.

وبالتالي فإذا كانت الديمقراطية تواجه تغييراً في أطرها – وليس في قيمها – نابعاً من الإحساس بأزمة ما. " فإن أزمة الديمقراطية تنبع من كونها أنها ليست ديمقراطية كافية "[٣٣].

ولعل " السؤال المحوري الذي تثيره خبرات النظم الديمقراطية في اللحظة الراهنة إنما يتعلق بمدى احتفاظ البرلمانات بدورها الأساسي وهو تمثيلها لعموم الناخبين. فالقضية هي اتساع دور الجماعات المنظمة ونفوذها على حساب الأغلبية الصامتة غير المنظمة "[٣٤].

" فالقرارات لم تعد تصنعها اليوم المؤسسات الحكومية والهيئات التمثيلية أو الإجراءات الانتخابية من برلمانات واستفتاءات، وإنما

أصبحت شأناً عالمياً يتعلق بسلطات جديدة أصحابها هم الذين يسيطرون على وسائط الإعلام، ويحركون أموالهم ومنتجاتهم اللامادية من طرف إلى آخر من أنحاء الأرض "[٣٥].

إن كل هذا أدى إلى ضرورة تطوير طرق جديدة لممارسة الديمقراطية، طرق تتجه رأساً إلى الشعب متخطية جماعات المصالح والبرلمانات والأحزاب. ويتضح هذا في تنامي ظاهرة « استطلاعات الرأي » " فمع هذه التقنية.. انتفت الحاجة إلى وساطة الأحزاب. فالمواجهة أضحت مباشرة من الآن فصاعدا بين وجه الزعيم السياسي وبين الرأي العام كما يتجسد في الاستطلاعات. وفى الولايات المتحدة الأمريكية، أضحت المواجهة المزمنة بين الرئيس والكونجرس مشروطة بالنتائج الأسبوعية أو الشهرية لاستطلاعات الرأي، فبقدر ما تتصاعد الأسهم الرئاسية يميل أعضاء الكونجرس إلى المصالحة وبقدر ما تهبط يجنحون إلى المشاكسة..... إن استطلاعات الرأي تلغى المسافة التي كانت تفصل الناخب عن ناخبيه.. وتعيد إلى الديمقراطية نزراً من ذلك الطابع المباشر الذي تجردها منه الآلية التمثيلية، فمع تقنية استطلاعات الرأي يعود للناخبين حضور شبه دائم" [٣٦].

وثمة أُطر حديثة كثيرة مطروحة على الساحة لتطوير الممارسات الديمقراطية، وكلها تصب في مسار نقل السلطة للجماهير مثل "آلية الاستفتاءات السريعة على القرارات باستخدام أسلوب

الرسائل القصيرة على المحمول؛ في الاستفتاء على رأي الجماهير تجاه الضرائب الجديدة مثلاً.. أو الاتجاه نحو اختفاء صندوق الانتخاب بشكله التقليدي، واستبداله بموقع على الإنترنت (صندوق إلكتروني) يمكن التصويت من خلاله.. ولن يكون نظام الاقتراع الإلكتروني المباشر والسريع هو الوحيد على الساحة، بل سيعمل جنباً إلى جنب مع نظم معلومات نظم الاستفتاءات السريعة، التي تعمل في حالة احتياج الحاكم لاتخاذ قرارات مهمة إستراتيجية من قبل الدولة يتعين معها اللجوء للشعب مباشرة وليس للبرلمان. علاوة على نظم متابعة أداء الحكومات وقياس شعبية المسئولين دورياً على كل المستويات (إدارة محلية- وزراء في حكومة مركزية - رؤساء وحكام) "[٣٧].

بالإضافة إلى ذلك.. فثمة أفكار أخرى تنبع من تقدم وسائل الاتصال الإلكتروني من خلال شبكة الإنترنت. مثل " إمكانية استخدام أسلوب المقايضات التعاقبية Trade-offs بين الأحزاب والقوى المجتمعية، والتي تتمثل في إجراء مقايضات واتفاقات بين تلك المجموعات حول إمكانية تبنى اتجاه معين والموافقة عليه نظير الحصول على موافقة الطرف الآخر في قضية أخرى، أو جعل النواب يصوتون بنسبة ٥٠٪ فقط في أية مسألة مطروحة وتبقى الأصوات الأخرى من حق عينة عشوائية تمثل الرأي العام، وباستخدام الحواسب ووسائل الاتصال عن بعد والاقتراع يصبح الأمر بسيطاً للغاية "[٣٨].

إن عولمة الديمقراطية تدفع إلى انتشار الديمقراطية وتوحيد أساليب الحكم في الشكل الديمقراطي على مستوى العالم. ولكنها تدفع أيضاً في اتجاه انحسار دور الديمقراطية التمثيلية والبرلمانات، والاتجاه نحو الديمقراطية الشعبية وانقسام الجماعات السياسية بعدد أفراد المجتمع.

- ثالثاً: العولمة والمجتمع المدني:

تدفع إستراتيجية العولمة للتوحد والتكتل والاندماج منظمات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية) إلى الاندماج تدريجياً على المستوى العالمي في تكتل يعكس إرادة جماعية في مقابل إرادة الحكومات. في حين تدفع تكتيكات العولمة للتشظي والتجزؤ والانقسام إلى تشظي المجتمع المدني على المستوى المحلى ليعكس إرادة الأقليات في مقابل الإرادة الجماعية للمجتمع المحلى.

وينبع ذلك من "أن كثيراً من معطيات عملية العولمة ومخرجاتها سوف يقضى - لا محالة - إلى تقوية بنيان المجتمع المدني ومنظماته. وإعادة صوغ علاقته بالدولة ومؤسساتها.. كما أن اهتمام بعض المنظمات الدولية - وفى مقدمتها هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة - بإحياء المجتمع المدني

وإنعاش منظماته على مستوى الدولة. وقيام بعض الدول الكبرى والمؤسسات الدولية بتخصيص نوع من المنح والقروض والمعونات لمنظمات المجتمع المدني وتمويل بعض أنشطتها. كل ذلك يسهم في تنشيط تلك المنظمات "[٣٩]. مما أدى إلى أن تصبح تلك " الحركات الاجتماعية والجماعات والمنظمات غير الحكومية الجديدة بالتالي قادرة على أن تعكس قوتها على المسرح العالمي"[٤٠].

وظهر ذلك في حركات المعارضة القوية والاحتجاجات الواسعة التي مارسها تكتل منظمات المجتمع المدني في المؤتمرات الاقتصادية الدولية في السنوات الأخيرة، والتي بدأت أولاً في «سياتل» بالولايات المتحدة، حتى أن بعض المعلقين أطلق على هذا التكتل «شعب سياتل»*. حيث إن " الكثيرين باتوا يعتقدون أن هناك جماعة واحدة أو ائتلافاً واحداً من الجماعات هو الذي يقف وراء تلك الاحتجاجات. والحقيقة غير ذلك تماماً، لأن هناك العشرات بل والمئات من الجماعات التي تعارض العولمة

---

* تنقسم الجماعات المناهضة للعولمة إلى: جماعات حقوق الإنسان، جماعات البيئة، اتحادات عمالية، جماعات طلابية، جماعات فوضوية وفوضويون، مطالبون بإصلاح صندوق النقد الدولي، مطالبون بإلغاء ديون الدول الفقيرة. انظر: أشرف أبو الهول، "العولمة والاحتجاجات"، جريدة العالم اليوم. بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢، ص ١٠.

ومنظماتها، وفى معظم الأحيان لا يكون هناك تنسيق بينها... ففيها جماعات يسارية، وأخرى يمينية، وثالثة محافظة، كما أن هناك جماعات فوضوية، والكل يجمعها هدف واحد هو إسقاط العولمة، وإن كانت أسباب كل منها مختلفة"[٤١].

ولكن إذا كانت تلك التكتلات - في مراحلها الأولى - تتم دون محركات تنظيمية. فإن التقدم المتاح في وسائل الاتصال يتيح لها الآن وفى المستقبل إمكانية التقارب والتكتل المنظم والهادف. وهذا ما يؤكده «أنطوني جيدنز» من " أن الحركات الاجتماعية، ومجموعات القضية الواحدة، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من تجمعات المواطنين، سوف تلعب بكل تأكيد جزءاً من الدور في السياسة على أساس مستمر.. من المستوى المحلى إلى العالمي"[٤٢] انطلاقاً من أن " تقدم العولمة يجعل الجماعة مركز اهتمام وذلك لأهمية الضغوط التي يمكن أن تمارسها من القاعدة"[٤٣].

ويؤكد نفس المعنى رئيس شركة «شيل» العالمية عندما قال " كنا إلى حد ما بطيئين في فهم أن هذه الجماعات تتجه للحصول على السلطة. لقد أسأنا تقدير مدى تأثير هذه التغيرات. وأخفقنا في أن ندخل في حوار جدي مع هذه الجماعات الجديدة. ويضيف.. إن مؤسسات المجتمع العالمي يُعاد اكتشافها، في الوقت الذي تعيد فيه التكنولوجيا تحديد العلاقة بين الأفراد والمنظمات "[٤٤].

ولكن إذا كانت منظمات المجتمع المدني تندمج على المستوى العالمي، فإن التشظي هو الحادث على المستويات المحلية. حيث توضح كافة الإشارات أن " المجتمع التشكيلي Configurative سيحتل مكان المجتمع عالي الطبقية (مجتمع المجموعات الكبرى المتحالفة سوياً مُشَكِّلة الأغلبية) ويتألف هذا المجتمع التشكيلي من آلاف الأقليات، بعضها مؤقت الوجود وبعضها يشكل أنماطاً غريبة جداً، لكنها سريعة الزوال، وهى نادراً ما تلتحم في إجماع نسبته ٥١٪ على القضايا الكبرى "[٤٥].

ففي دراسة «روبرت وتهناو» Robert Wuthnow حول تطور حركة الجماعات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية " تبين أن ٤٠٪ من الأمريكيين ينتمون على الأقل إلى جماعة صغيرة واحدة تتقابل بانتظام "[٤٦].

ولقد أوضح الرئيس التشيكي « فاكلاف هافيل » " بأن قوة من لا قوة لهم تكمن في التنظيم الذاتي للمجتمع المدني، الذي يتحدى المنطق الذرائغي الكامن في الدولة والأجهزة التكنولوجية للهيمنة والتحكم "[٤٧].

ولكن ينبغي الانتباه إلى أن " المجتمع المدني ليس كما يتصور البعض مصدراً للتنظيم العفوي والانسجام. فماذا يحدث عندما تكون الجماعات الفاعلة لها صورة مختلفة لمستقبل الجماعة الواسعة؟ من الذي يقرر أين تقف نهاية جماعة وبداية أخرى؟..

الحكومة يجب عليها أن تقوم بالحكم في هذه القضية والقضايا الصعبة الأخرى، الدولة يجب أن تحمى الأفراد من صراع المصالح في المجتمع المدني، الدولة لا تستطيع أن تتحول إلى المجتمع المدني: فإذا كانت الدولة في كل مكان فليس لها مكان"[٤٨].

إن العولمة تجعل العالم ينتقل "من أسلوب السلطة الهرمية المطلقة إلى أساليب جديدة، أساليب تفاوضية أفقية وليست عمودية، أساليب أكثر تحضراً ولكنها أشد تعقيداً "[٤٩].

• • • • •

هوامش الفصل الثالث

■ المبحث الأول

(١) عبد الخالق عبد الله، "مناقشة حول ورقة جلال أمين عن: العولمة والدولة"، في أسامة أمين الخولي (محرر)، العرب والعولمة (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية). ص ٢٠٢.

(٢) السيد ياسين، الزمن العربي والمستقبل العالمي. ص ١٢٥.

(٣) تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة. ص ٥٢.

(٤) أنطوني جيدنز، الطريق الثالث (تجديد الديمقراطية الاجتماعية). ترجمة مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف. ص ١٩٢.

(٥) Beck, Ulrich, Beyond the nation state (globalization). p. 1. (Available from Internet).

(٦) هارلان كليفلاند، ميلاد عالم جديد (فرصة متاحة لقيادة عالمية). ترجمة جمال علي زهران. ص ١٩٩.

(٧) المرجع السابق، ص ٩١.

(٨) السيد ياسين، مرجع سابق. ص ١٢٣.

(٩) زبغنيو بريجنسكي، الفوضى (الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين). ترجمة مالك فاضل. ص ١٩٢.

(١٠) مهدي الحافظ، " مناقشة حول ورقة جلال أمين عن: العولمة والدولة ". في أسامة الخولي (محرر)، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

(١١) تركي الحمد، مرجع سابق. ص ٤٧.

(١٢) جلال أمين، " العولمة والدولة "، في أسامة أمين الخولي (محرر)، مرجع سابق. ص ١٦٢.

(١٣) أنطوني جيدنز، مرجع سابق. ص ٦٤.

(١٤) Beck, Ulrich, op. cit, p. 3. (Available from Internet).

(١٥) Koshy, Ninan, Political Dimensions of Globalisation. p. 4. (Available from Internet).

(١٦) نيفين مسعد، تعقيب على ورقة جلال أمين عن (العولمة والدولة). في أسامة الخولي (محرر)، مرجع سابق، ص ١٨٥.

(١٧) أنطوني جيدنز، مرجع سابق، ص ١١٣ – ١١٤.

(١٨) حسنين توفيق إبراهيم، " العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية (رؤية أولية من منظور علم السياسة) ". ص ٢١١.

(١٩) آلفين توفلر، حضارة الموجة الثالثة. ترجمة عصام الشيخ قاسم. ص ٣٤٣.

(٢٠) حازم الببلاوي، " تعقيب على ورقة إسماعيل صبري عبد الله عن: العولمة والاقتصاد والتنمية العربية "، في أسامة أمين الخولي (محرر)، مرجع سابق. ص ٣٩٢.

(٢١) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر. ترجمة حسين أحمد أمين. ص ١٠.

(٢٢) حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد. ص ١٧١.
(٢٣) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر. ص ٣٠.
(٢٤) هارلان كليفلاند، مرجع سابق. ص ٤٣.
(٢٥) حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق. ص ١٩٠.
(٢٦) السيد ياسين، الحوار الحضاري في عصر العولمة. ص ١١.
(٢٧) فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق. ص ٨.
(٢٨) المرجع السابق، ص ٥٦.
(٢٩) جورج طرابيشى، في ثقافة الديمقراطية. سلسلة المفكر العربي. ص ٥.
(٣٠) حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق. ص ٢٠٦.
(٣١) فرانسيس فوكاياما، مرجع سابق. ص ١٣٠.
(٣٢) جورج طرابيشى، مرجع سابق. ص ١٦٠.
(٣٣) أنطوني جيدنز، مرجع سابق. ص ١١٥.
(٣٤) منار الشوربجي،" انحسار دور البرلمانات ظاهرة عالمية.. ولكن" جريدة الأهرام. ٢٠٠١/٧/٢٥، ص١٠. للمزيد حول أزمة الديمقراطية، انظر: فريد زكريا، مستقبل الحرية (الديمقراطية غير الليبرالية في الوطن والخارج). مكتبة الأسرة، سلسلة العلوم الاجتماعية، ٢٠٠٩. صفحات ٢٤١–٢٥٨.
(٣٥) علي حرب، حديث النهايات (فتوحات العولمة ومآزق الهوية). ص ١٠٣.
(٣٦) جورج طرابيشي، مرجع سابق. صفحات ١٦٠ – ١٦٢.

(٣٧) جمال محمد غيطاس، " الديمقراطية الرقمية والعودة إلى زمن سقراط: مشاهد حية من الحياة الرقمية "، جريدة الأهرام. بتاريخ ٢٠٠١/٨/١٤، ص ٢٤.

(٣٨) آلفين توفلر، مرجع سابق. صفحات ٤٦٢ – ٤٦٥.

(٣٩) السيد الزيات، " هل تتلاشى الدولة فى ظل العولمة " مجلة تحديات ثقافية. ص ٧٣.

(٤٠) أنطوني جيدنز، مرجع سابق. ص ٨٨.

(٤١) المرجع السابق، ص ١٠.

(٤٢) أنطوني جيدنز, مرجع سابق. ص ٩١.

(٤٣) المرجع السابق ، ص ١٢٣.

(٤٤) نفس المرجع ، ص ٨٧.

(٤٥) آلفين توفلر، مرجع سابق. ص ٤٥٩.

(٤٦) أنطوني جيدنز، مرجع سابق. ص ١٢٤.

(٤٧) سلافوي زيزيك، " لا مفر من منطق الرأسمالية "، مجلة الثقافة العالمية. (العدد ١٠٠، مايو – يونيو ٢٠٠٠)، ص ٢١٤.

(٤٨) أنطوني جيدنز، مرجع سابق. ص ١٣٠.

(٤٩) الحبيب الجنحاني، "ظاهرة العولمة: الواقع والآفاق"، مجلة عالم الفكر (عدد خاص بعنوان:العولمة ظاهرة العصر). ص٣٦.

• • • • •

المبحث الثاني

الأبعاد الاقتصادية لظاهرة العولمة

(العولمة الاقتصادية)

تكشف الأبعاد الاقتصادية للعولمة عن عدد من التغيرات المتدرجة التي أخذت تطرأ على المسلمات في المفاهيم الاقتصادية المعاصرة، والتي باتت تتعلق بواقع تنامي أو انكماش دور السوق وآلياته، ومدى اتساع دور الشركات المتعددة الجنسيات، والدور الذي تلعبه القوى الضابطة لآليات السوق أو لسياسات الشركات.

- أولاً: العولمة ودور السوق وآلياته:

تدفع إستراتيجية العولمة للتوحد والتكتل والاندماج نحو دمج الأسواق المحلية على مستوى العالم، بما يؤدى إلى تكوين سوق عالمية واحدة في مجالات حركة السلع والخدمات والأموال والتوظيف. بينما تدفع تكتيكات العولمة للتشظي والتجزؤ والانقسام نحو تجزؤ الأسواق وتعددها وتنوعها في مجال نوعية السلع والخدمات، بما يتناسب مع رغبات كل عميل باتساع العالم.

ويمكن القول أن "أهم خصائص الحضارة الصناعية ابتداعها السوق كوسيط بين الإنتاج على نطاق واسع والاستهلاك على نطاق واسع. وهي لا تشبه في شيء السوق التي عرفتها الحضارة الزراعية. فالسوق في الحضارة الصناعية تسيطر على كل مرافق الحياة وتتحكم في الإنتاج والاستهلاك عن طريق مؤسساتها المختلفة"[1].

ونظراً " لأن نظام السوق هو محصلة لتطور اجتماعي بطيء ومتدرج، وتاريخ طويل من التجربة والخطأ..... فمن هنا جاءت مرونة السوق وحيويتها. فهي دائمة التطور والتلاؤم مع ظروف البيئة وتغيرات التكنولوجيا أو الأذواق"[2].

ونظراً لما فرضته البنية التحتية للعولمة من سهولة في الاتصال والانتقال والنقل والشحن والتجارة. فقد أدى ذلك إلى " زيادة معدلات التجارة العالمية وحركة انتقال التكنولوجيا ورأس المال والعمالة عبر الحدود.. وزيادة الترابط والتداخل بين الأسواق والبورصات المالية العالمية "[3]. الأمر الذي سيسفر عن " القضاء على عزلة الأسواق الجزئية ودمجها جميعاً في سوق واحد متعولم وبشكل تدريجي "[4]. وبالتالي " أصبح من الواضح على نحو متزايد أن السياسة الاقتصادية لأمة ما، قد تؤثر على البلدان الأخرى. فعندما كانت الأمم منعزلة بحواجز تجارية عالية، وكانت التدفقات التجارية محدودة، كان في مقدور بلد ما أن

يتجاهل السياسات الاقتصادية المحلية لبلد آخر. ولكن مع تهاوى الحواجز أصبحت السياسات المحلية للبلدان الأخرى أكثر أهمية بكثير "[٥]. الأمر الذي أدى إلى أن يصبح " النشاط الاقتصادي.. شديد التأثر بأي تغيير في أسعار البورصات أو إحصاءات موازين المدفوعات وأرقام البطالة ومعدلات ارتفاع الأسعار.. واكتسبت البيانات المالية المجردة أهمية قصوى جاوزت ما وراءها من حقائق عينية.."[٦]. بحيث تحول الاقتصاد إلى نوع جديد من الاقتصاد، يُطلق عليه (الاقتصاد الرمزي) نسبة إلى تأثره الشديد بمدلولات رمزية أكثر من تأثره بمدلولات مادية تتمثل في الأصول العينية.

ولهذا كان " سياق نمو تطور القوى، واتجاهات الحركة المنظمة للأشياء، تدفع إلى التوجه الفاعل نحو التكتل والاندماج.. وقد فرض ذلك.. عولمة النشاط الإنتاجي، حيث أصبح من المستحيل على أي مؤسسة أو شركة أو مشروع ؛ الانغلاق تماماً عن التأثيرات العالمية وعولمة النشاط المالي واندماج وارتباط أسواق النقد والمال ببعضها البعض، واتجاهها إلى التمركز والانتشار والتوسع"[٧].

ونتيجة لذلك فقد أصبحت " النقود بسبيلها الآن لتصبح رقمية على نحو مطرد.. لقد أصبح هذا الأمر واقعاً الآن بالنسبة للبنوك الكبيرة والمؤسسات الدولية. ومن حوالي ٤ تريليونات دولار تُتداول في الولايات المتحدة، فإن العشر منها فقط هو على شكل

نقد حقيقي وعملات مخزنة في صناديق البنوك وجيوب الناس"[٨]. الأمر الذي أدى إلى أن النقود بدأت " تأخذ شكل سلعة تتداول خارج وظائفها الاقتصادية التقليدية. كما خرجت عن سيطرة الحكومات، المحتكر الطبيعي لإصدار النقود. وبدأت النقود الإلكترونية والمبادلات عبر شبكات الاتصال العالمي تتجاوز حدود الأسواق التقليدية "[٩]. " فأكثر من تريليون دولار يومياً يتم تحويلها في شكل تحويلات للعملة المتبادلة "[١٠].

وبالإضافة إلى النقود الإلكترونية فقد ظهر في الحقل الاقتصادي مصطلح «التجارة الإلكترونية».. فمع تحول اقتصاد عصر (ما بعد الصناعة) إلى اقتصاد خدمات أكثر منه اقتصاد منتجات صناعية وتحويلية. فإن التجارة الإلكترونية تصبح هي الأكثر سرعة وإنجازاً.

وتتكون التجارة الإلكترونية من " التجارة الإلكترونية غير المباشرة والتي تتعلق بمعلومات عن سلع مادية فعلية يتم شحنها بوسائل النقل التقليدية. والتجارة الإلكترونية المباشرة التي تشتمل على سلع هي نفسها عبارة عن معلومات يتم شحنها بشكل مباشر عبر شبكات الاتصال. وهذه السلع تشمل البريد الإلكتروني، والبرامج، والكتيبات والكتب والصور والتسجيلات الفنية والموسيقى والأفلام وأدلة السفر والإرشادات والأخبار أو أسعار البورصات والأموال والإجراءات والاستمارات والمواد التعليمية.. ونظراً لأن السرعة التي تتم بها عملية التوريد تُرضي الحاجة الإنسانية للإشباع

الفوري. فمن المرجح أن تصبح التجارة الإلكترونية المباشرة عنصراً هاماً من عناصر سوق المعلومات"[١١]. وذلك " لكونها وسيلة متميزة وغير مسبوقة للوصول إلى أسواق العالم جميعها وفي وقت واحد وبأقل النفقات الممكنة.. وبذلك تُعد تطبيقاً حقيقياً لفكرة العولمة. لكونها وسيلة فعالة لعقد الصفقات بين المتعاملين عن طريق الاتصال الإلكتروني المباشر بينهم، وبذلك فإنها لا تحتاج إلى المستندات الورقية وما تستلزمه من نفقات. كما إنها توفر النفقات العامة والإدارية ومصاريف الانتقال "[١٢].

لقد أدت التجارة الإلكترونية إلى أن تحل " التجارة في «البتَّات» محل التجارة في الذرات. فأثمن منتج في التجارة الدولية في الوقت الحالي هو المعلومات التي تُنقل إلكترونياً "[١٣]. ولذا تتحول التجارة الحقيقية ببطء ولكن بثقة "إلى تجارة عبر شبكة الإنترنت، وذلك لأن الإغراء قوى جداً. فليس هناك متجر يغلق إطلاقاً على الإنترنت، ولا يوجد مكان بعيد ومعزول عن بقية العالم"[١٤].

إن تحول الاقتصاد إلى اقتصاد خدمات على نحو متزايد، وظهور النقود الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى سهولة النقل والشحن عبر الخطوط الجوية، كل ذلك أدى إلى وجود " اقتصاد معولم كلياً على مستوى الأسواق المالية "[١٥]، وإلى تقارب الأسواق السلعية والخدمية على مستوى العالم تدريجياً؛ لكي تصبح سوقاً واحدة مندمجة.

ولكن نظراً لأن مظاهر العولمة تتلازم في ظلها تكتيكات التشظي والتجزؤ والانقسام مع إستراتيجية التوحد والتكتل والاندماج، فإنه إذا كانت الأسواق المالية قد تعولمت بالاندماج والترابط، والأسواق التجارية في طريقها لذلك من خلال تنامي التجارة الإلكترونية، فإن تلك الأسواق في طريقها للتجزؤ والتشظي والتعدد والتنوع في مجال نوعيات السلع والخدمات، بما يتناسب مع رغبات كل عميل. وذلك انطلاقاً من أن " مجتمع المستقبل لن يقدم لأهله فيضاً من السلع المفيدة المنمطة، بل أعظم توليفة منوعة من السلع والخدمات غير المنمطة شهدها أي مجتمع من قبل. إننا نسير ليس في اتجاه مزيد من التنميط للسلع المادية، بل في اتجاه النقيض الجدلي لذلك "[١٦].

ويثبت التطور الصناعي أن " التكنولوجيا البدائية هي فقط التي تفرض تنميط الإنتاج. أما «الأتوميشين» فعلى العكس من ذلك يفتح الطريق إلى تنوع.. لا نهاية له.. "[١٧]. والبرهان على ذلك "إن الحشد الثري من المنتجات والمصنوعات المتاحة في كثير من أنحاء العالم حالياً يتجاوز كثيراً ما كان متاحاً في أي وقت في الماضي"[١٨]، حيث "حلت وفورات (النوع) محل وفورات (الحجم)"[١٩].

إن هذه القدرة التي ستوفرها التكنولوجيا الحديثة على التنوع السلعي والخدماتي تترافق مع تنامي القدرة التي توفرها

التكنولوجيا على الاتصال الإلكتروني عبر شبكات الاتصال. مما سيؤدى إلى تحقيق الفكرة التي كان قد طرحها «آدم سميث» لمفهوم الأسواق في كتابة ثروة الأمم عام ١٧٧٦، والتي مفادها أنه " لو كان كل مشتر يعرف سعر كل بائع. وكل بائع يعرف ما الذي يرغب كل مشتر في شرائه. لأصبح كل فرد في «السوق» قادراً على اتخاذ قرارات مبنية على معرفة كافية. ولجرى توزيع موارد المجتمع بكفاءة "[٢٠].

ولعل ما توفره شبكات الاتصال – من قدرة فائقة على الوصول لهذا الطرح في ظل تنامي التجارة الإلكترونية – يوضح أن السوق العالمية الكبيرة تتجه إلى التجزؤ والانقسام وفقاً لرغبات العملاء على مستوى العالم ككل في مجال النوعيات السلعية والخدماتية التي تقدمها تلك السوق العالمية عبر الشاشات الإلكترونية المترابطة. حيث سيقود إنشاء طريق المعلومات السريع في المستقبل إلى توسيع " نطاق السوق الإلكترونية ويجعل منها الوسيط المطلق أو السمسار الشامل.. وستكون كل السلع المعروضة للبيع في العالم بأسره متاحة لفحصها ومقارنتها. بل لإدخال تعديلات عليها.. وسوف ينقلنا ذلك إلى عالم جديد من الرأسمالية ضئيلة الاحتكاك، وضئيلة النفقات المباشرة، حيث تصبح المعلومات المتعلقة بالسوق وافرة، وحيث تكلفة التعاملات ضئيلة"[٢١].

مما سيؤدي إلى " تعاظم إمكانية تحديد مواصفات المنتج وفقاً لرغبات العميل "[٢٢]. ويؤدي إلى بروز اقتصاد جديد يطلق عليه «آلفين توفلر» اقتصاد المنتهلك (أي المنتج/ المستهلك)، والذي يعنى" قيام المستهلك ببعض المراحل النهائية في الإنتاج، من خلال إتاحة المُنْتِج لسلع غير كاملة الإنتاج، وتوفير أجهزة يمكنها استكمال الإنتاج منزلياً، بحيث تصبح للمستهلك القدرة على إنتاج السلعة وفقاً لرغبته أو تشكيل الخدمة وفقاً لحاجته "[٢٣].

- ثانياً: العولمة والشركات المتعددة الجنسيات:

في إطار إستراتيجية العولمة للتوحد والتكتل والاندماج تتجه الشركات نحو الاندماج المؤسسي من أجل تكوين كيانات عالمية عملاقة، بينما تعمل تكتيكات التشظي والتجزؤ والانقسام على الاتجاه بالنظم الإنتاجية نحو التخصص، والاتجاه بالأساليب الإدارية نحو اللامركزية.

فلقد أدى الترابط العالمي الناشئ عن البنية التحتية للعولمة إلى تشابك الأسواق المحلية في سوق دولية واحدة باتساع العالم، وارتفع بذلك سقف الاحتمالات التسويقية للشركات من نطاق السوق المحلية إلى نطاق السوق العالمية. الأمر الذي قاد الشركات نحو الاندماج في كيان أكبر وأضخم من أجل ضمان رأس مال قادر على الإنتاج والتسويق على مستوى السوق العالمية.

ولقد تبلورت سياسة الاندماجات الاقتصادية في " ثلاثة أنواع من الاندماجات: اندماجات صغرى صغيرة، واندماجات صغرى كبيرة، واندماجات كبرى كبيرة.. ومنها اندماج الشراكة وهو نوع من الاندماج التداخلي والتكاملي بين الشركات.. والاندماج المرحلي أو المؤقت (اندماج الامتياز أو شراء الجهد).. والاندماج القسري الذي يتم عن طريق الابتلاعات أو الانضمام أو السحق ، أو شراء حقوق الأسماء التجارية وغيرها "[٢٤].

ولعل الفوائد التي تجنيها الشركات من الاندماج والتكتل والتركز تتمثل في الارتفاع بمستوى حجم الإنتاج في مقابل الهبوط بالتالي في نسبة التكلفة. وذلك من خلال " تقديم منتجات جديدة واسعة الاستخدام، يتم إنتاجها بأحجام اقتصادية كبيرة للدرجة التي يكاد يكون نصيب الوحدة المنتجة منها من عناصر التكلفة الثابتة صفراً. ومن ثم رغم ضخامة التكاليف الثابتة، ورغم ضخامة المنفق منها على البحوث والدراسات والتطوير، ورغم كونها متزايدة القيمة وبشكل مضطرد، إلا أنها لا تشكل عبئاً على الوحدات المنتجة لكونها أقرب بالنسبة لها إلى الصفر "[٢٥].

وينبغي الإشارة إلى أن الاندماجات الحالية التي تتجه إليها الشركات العالمية لا تؤدى إلى خلق كيان عملاق بنفس مواصفات الوحدات الاقتصادية الداخلة في تكوينه. وذلك لما ثبت من "خطأ القول بأن التنمية الصناعية تعني بالضرورة قيام

بيروقراطيات متزايدة الحجم أو اتحادات عملاقة من الشركات الصناعية. فالبيروقراطيات الضخمة تتضاءل فعاليتها متى تجاوز حجمها حداً معيناً. إذ تصاب عندئذ بما يسميه الاقتصاديون «عدم الوفر الناجم عن الحجم الكبير» وتضحى بالتالي أقل كفاءة من عدد أكبر من المنظمات الأصغر"[٢٦]. إنما ثمة مواصفات اقتصادية جديدة غالبة على كافة الاندماجات الآخذة في التشكل تفرضها تكتيكات العولمة للتشظي والتجزؤ والانقسام، حيث "حلت شبكة الإنتاج محل المصنع الكبير، وحلت وفورات النوع محل وفورات الحجم، وأصبحت وحدة الإنتاج هي العالم ككل، وليس المصنع الكبير القائم في موطن معين"[٢٧].

ولقد أدى هذا إلى ضرورة إجراء تغييرات جذرية في البنية التنظيمية والإدارية والخطط الإنتاجية لتلك الشركات العملاقة؛ وبالتالي فقد صاحب " توسع نشاط الشركات العالمية تغير جذري في نظم الإنتاج والإدارة، وفى تقسيم العمل الدولي"[٢٨]. فقد ساعدت التكنولوجيا "على استخدام مبادئ التخصص وتقسيم العمل الدولي بصورة أكثر فاعلية. حيث لن يتم التخصص فقط في منتجات كاملة بذاتها، ولكن سيتم التخصص في إنتاج بعض مكونات المنتجات. ومن هنا يتم تغطية عنصر المشاركة في الإنتاج على المستوى الدولي العام. وبالتالي سيادة قيم ومبادئ الاستفادة من المزايا النسبية والمطلقة على نطاق المعمورة بكاملها "[٢٩].

وإذا كان التخصص في مجال النظم الإنتاجية قرينة للعولمة الاقتصادية، فإن «اللامركزية الإدارية والتنظيمية» صارت ملازمة للشركات العملاقة، حيث أدى اتساع أنشطة الشركات على مستوى العالم ككل إلى ضرورة " إعادة صياغة الشركات وتحولها من التنظيم الرأسي إلى التنظيم الذي يقوم على الشبكات "[٣٠]، وإلى "تكوين أنواع جديدة من المنظمات المستقبلية التي ستتمتع بهرمية تنفيذية أكثر تسطحاً وأقل اعتماداً على سلطة عليا. وهى تتألف من عناصر وعوامل صغيرة لها علاقاتها الخاصة مع العالم الخارجى، وسياساتها الخارجية المميزة التي تحافظ عليها دون المرور بالمركز.. وبالتالي ستحل الشخصية الشبكية Network Character محل البنية الهرمية للمنظمة "[٣١].

إن الاتجاه من «المركزية البيروقراطية» إلى «اللامركزية الإدهوقراطية *» AD-HOCRACY هو السمة المميزة للأساليب الإدارية والتنظيمية في الشركات الاندماجية العملاقة. وهناك الكثير من الشواهد التي تدل " على أن النظم البيروقراطية لسلم المراتب، تلك التي تفصل بين أولئك الذين يصنعون القرارات وأولئك الذين ينفذونها فقط، قد أخذت تتعدل وتتغير مساراتها أو تتحطم "[٣٢].

---

* انظر: آلفين توفلر، صدمة المستقبل (المتغيرات في عالم الغد). ترجمة محمد على ناصف، ص ١٢٧. حيث يقرر أن لفظ AD HQC تعنى في اللاتينية: من أجل هذا الغرض بالذات. وبالتالي فالمقصود بهذا المصطلح وصف المنظمات السريعة التغير ذات المرونة الهيكلية وفقاً لأهداف كل مشروع.

- ثالثاً: العولمة والقوى الضابطة للسوق والشركات:

في ظل تنامي قوة السوق وقوة الشركات -كأحد الأبعاد الاقتصادية للعولمة- فإن ثمة قوى ضابطة تعمل على ضبط ممارسات السوق وآلياته؛ للحفاظ على قيم المنافسة، وحرية التجارة على مستوى العالم. وقوى ضابطة أخرى تعمل على ضبط سياسات الشركات، للحفاظ على حقوق العاملين.

وفي حين تضطلع بدور القوى الضابطة لممارسات السوق وآلياته؛ المنظمات الدولية الاقتصادية والمالية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. فإن منظمة العمل الدولية والنقابات العمالية والمهنية تضطلع بدور القوى الضابطة لسياسات الشركات.

وفي إطار إستراتيجية العولمة للتوحد والتكتل والاندماج ؛ فإن القوى الضابطة لممارسات السوق وآلياته تتجه نحو الاندماج والتوحد. حيث إنه من " المرجح أن تنسق منظمة التجارة العالمية برامجها وسياساتها مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. والأرجح أن تكون نتيجة ذلك فرض مشروطية مؤسسية مشتركة. وقد يترتب على ذلك ألا تُمنح قروض البنك الدولي إلا إذا شهدت منظمة التجارة العالمية بأن طالب القرض قد التزم بقواعد المنظمة"[٣٣].

فلقد أدى التشابك الاقتصادي بين الأمم – والذي أفرزته كل من البنية التحتية والفوقية للعولمة – إلى انطلاق الأمم " بأقصى السرعة في تنافسها الكوني على تحقيق حصة مناسبة في السوق العالمية. الأمر الذي يعنى أن عودة أي أمة من هذه الأمم إلى الانكفاء على الداخل سيكون كارثة على هذه الأمة بلا مراء "[٣٤].

ومن هنا.. فقد تنامى دور القوى الضابطة لممارسات السوق العالمي وآلياته، حتى تضمن الحفاظ على قيم السوق المتمثلة في ضمان حرية التجارة وضمان المنافسة الحرة بين كافة دول العالم.

وكذلك تعمل إستراتيجية العولمة للتوحد والتكتل والاندماج، على اتجاه القوى الضابطة لسياسات الشركات – والمتمثلة في النقابات المهنية والعمالية المحلية – نحو التوحد والتكتل تدريجياً على المستوى العالمي. من أجل أن تمارس دورها في الحفاظ على ضمانات وحقوق العاملين، وذلك بالتعاون مع منظمة العمل الدولية. حيث أدى امتداد أنشطة الشركات وفروعها في أنحاء العالم، إلى فقدان النقابات العمالية والمهنية المحلية قدرتها على الضغط والمساومة لضمان حقوق أعضائها. وبالتالي كان التوجه نحو الاندماج والتوحد والتكامل العالمي هو الضامن لمواجهة الكيانات العملاقة للشركات المتعددة الجنسيات.

ولكن في إطار تكتيكات العولمة للتجزؤ والتشظي والانقسام، فإن التنامي المتدرج للقوى الضابطة لممارسات السوق وآلياته والقوى

الضابطة لسياسات الشركات، سيعمل على تعزيز الانقسام والصدام والمواجهة بين هذه القوى؛ نظراً لتباين توجهاتها واختلاف نطاق أنشطتها وتعارض سياساتها.

ولعل ما يؤكد هذا، الصدامات بين تلك القوى المتعارضة في المؤتمرات الاقتصادية العالمية للدول الثماني الكبار أو منظمة التجارة العالمية أو صندوق النقد والبنك الدولي، حيث إنه غالباً ما تتعارض مصالح وتوجهات القوى الضابطة لممارسات السوق وآلياته مع مصالح القوى الضابطة لسياسات الشركات.

ولعل هذا سيطرح تغييراً كبيراً في دور الدولة في الاقتصاد على المستوى المحلى، حيث إنه ستتحول الدولة - في ظل هذه الظروف المولِّدة لكيانات عالمية متعارضة المصالح - إلى مراقب محلى يعمل على فض الاشتباك وقيادة المفاوضات والمساومات بين هذه القوى، بحيث تضطلع الدولة بدور رقابى تفاوضى لضمان الحفاظ على مستوى من الكفاءة الاقتصادية للأطراف المتعارضة.

وتوفر الآثار الخطيرة التي نشأت عن الأزمة المالية العالمية في سبتمبر ٢٠٠٨م ؛ المبرر لمنتقدي العولمة الاقتصادية لكي يبشروا

بانهيار العولمة ؛ ومردودها السلبي على العالم بمجتمعاته المتعددة.

وللأسف ؛ فإن الانطلاق من مقدمات أيدلوجية يفضي دوماً إلى نتائج غير علمية . فالعولمة الاقتصادية بما تعنيه من تشابك الأسواق على المستوى العالمي لكي تمثل شبه سوق واحد , ليست هي المسئولة عن الأزمة المالية العالمية .

ولنضرب مثالاً لتقريب الأمر ؛ إن الغابات الطبيعية تمثل الرئة البيئية للكرة الأرضية بما تقوم به أشجارها وكثافتها النباتية من تنقية الغلاف الجوي من ثاني أكسيد الكربون . وتوفر أى غابة طبيعية ذلك المتنفس للغلاف الجوى من خلال تشابك عناصرها النباتية على مستوى شاسع من الأرض . ولكن بمجرد اندلاع حريق في أي غابة من تلك الغابات ؛ فإن ذلك التشابك النباتي الذي كان مصدراً لتنقية الغلاف الجوى ؛ يصبح مصدراً لسرعة انتشار الحريق من شجرة إلى أخرى داخل الغابة الواحدة , بما يؤدي إلى أن يصبح الحريق عامل ملوث للبيئة .

فهل يمكن عندئذ القول بأن تشابك أشجار الغابات هو المسئول عن تلويث جو الأرض ؛ وأنه كان ينبغي عزل كل شجرة عن الأخرى لمنع انتشار الحريق ؟!!! أم إن المسئولية ترجع إلى سوء التخطيط فيما يتعلق بالوقاية من أخطار الحرائق بالغابات , وعدم

تبنى نظم للإنذار المبكر يسمح بسرعة التصدي للحرائق حال وقوعها .

وبنفس المنطق ؛ فإن تشابك الاقتصاديات العالمية ليس هو المسئول عن الأزمة المالية العالمية ؛ وإنما سوء إدارة السياسات الائتمانية الخاصة بقروض الرهن العقاري داخل كبرى البنوك العالمية هو المسئول عن ذلك .

• • • • •

هوامش الفصل الثالث

▪ المبحث الثاني

(١) راجي عنايت، ثورة حضارية زاحفة (وماذا عن مستقبل مصر..؟). ص ٩.

(٢) حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد. ص ٩٥.

(٣) حسنين توفيق إبراهيم، " العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية (رؤية أولية من منظور علم السياسة) "، مجلة عالم الفكر. عدد خاص بعنوان: العولمة ظاهرة العصر. ص ١٨٨.

(٤) محسن أحمد الخضيري، العولمة (مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللا دولة). ص ١٥٩.

(٥) جاري بيرتلس وآخرون، جنون العولمة (تفنيد المخاوف من التجارة المفتوحة). ترجمة كمال السيد. ص ١١٥.

(٦) حازم الببلاوي، مرجع سابق. ص ١٢٢.

(٧) محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق. ص ٧.

(٨) ميتشيو كاكو، رؤى مستقبلية (كيف سيغير العلم حياتنا في القرن الواحد والعشرين). ترجمة سعد الدين خرفان. ص٥٢ – ٥٣.

(٩) محمد محمود الإمام، الظاهرة الاستعمارية الجديدة ومغزاها بالنسبة للوطن العربي. في عبد الباسط عبد المعطي (محرر)، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي (ندوة مهداة إلى سمير أمين). ص ٩٥.

(١٠) أنطوني جيدنز، الطريق الثالث (تجديد الديمقراطية الاجتماعية). ص ٦١.

(١١) مايكل ديرتوزوس، ماذا سيحدث (كيف سيغير عالم المعلومات الجديد حياتنا). ترجمة بهاء شاهين. ص ٢٤٥.

(١٢) أسامة سليمان، " ١٢٣٤ مليار دولار حجم التجارة الإلكترونية عام ٢٠٠٢ "، جريدة العالم اليوم. بتاريخ ٢٠٠٠/٥/١، ص ٥.

(١٣) باتريك جلين وآخرون، " تعولم الفساد "، في كيمبرلي آن إليوت (محرر)، الفساد والاقتصاد العالمي. ترجمة محمد جمال إمام. ص ٢٧.

(١٤) ميتشيو كاكو، مرجع سابق. ص ٧٢ – ٧٣.

(١٥) أنطواني جيدنز، مرجع سابق. ص ٦٢.

(١٦) آلفين توفلر، صدمة المستقبل (المتغيرات في عالم الغد)، ترجمة محمد على ناصف. ص ٢٧٥.

(١٧) المرجع السابق، ص ٢٧٦.

(١٨) جاري بيرتلس وأخرون، مرجع سابق. ص ١٤٩.

(١٩) عمرو محي الدين، " مناقشات حول ورقة جلال أمين عن: العولمة والدولة "، في أسامة أمين الخولي (محرر)، العرب والعولمة (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية). ص ١٩٠.

(٢٠) بيل جيتس، المعلوماتية بعد الإنترنت (طريق المستقبل). ترجمة عبد السلام رضوان. ص ٢٥٧.

(٢١) المرجع السابق، ص ٢٥٨.

(٢٢) مايكل ديرتوزوس، مرجع سابق. ص ٢٤٨.

(٢٣) انظر: آلفين توفلر، حضارة الموجة الثالثة. ترجمة عصام الشيخ قاسم. صفحات ٢٨٩ – ٣١٦.

(٢٤) سيار الجميل، العولمة والمستقبل (إستراتيجية تفكير). ص٤٧.

(٢٥) محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق. ص ٢٢.

(٢٦) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر. ص ٨٢ – ٨٣.

(٢٧) عمرو محيى الدين، مرجع سابق. ص ١٩٠.

(٢٨) عمرو محيى الدين، " تعقيب على ورقة السيد ياسين حول: مفهوم العولمة "، في أسامة أمين الخولي (محرر)، المرجع السابق. ص ٣٦.

(٢٩) محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق. ص ٢٩.

(٣٠) السيد ياسين، الزمن العربي والمستقبل العالمي. ص ١١٩.

(٣١) آلفين توفلر، مرجع سابق. ص ٢٨٦ – ٢٨٧.

(٣٢) المرجع السابق، ص ١٤١.

(٣٣) جوموك. سوندارام، "صدام أم حوار: بعض الأفكار الاقتصادية للعصر الجديد "، في فخري لبيب (محرر)، صراع الحضارات أم حوار الثقافات (أوراق ومداخلات المؤتمر الدولي حول صراع الحضارات أم حوار الثقافات. ص ١٣٤.

(٣٤) هانس - بيترمان وهارالد شومان، فخ العولمة (الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية). ترجمة عدنان عباس علي. ص ٣٨٧.

• • • • •

المبحث الثالث

الأبعاد الثقافية لظاهرة العولمة

(العولمة الثقافية)

تشير الأبعاد الثقافية للعولمة إلى مجموعة من التغيرات التي باتت تطرأ على واقع عدد من المفاهيم الثقافية مثل: الثقافة والحضارة والهوية، حيث تكشف العولمة – بمظاهرها المتعارضة – عن تأثيرات ملحوظة يمكن إدراك مداها عند التعامل مع تلك المفاهيم في ظل التطورات العولمية الراهنة.

وفي إطار عرض الأبعاد الثقافية للعولمة؛ سنحاول – بقدر المستطاع – العمل على إزالة اللبس الواضح في المفاهيم الذي يصطدم به الباحث الساعي إلى تمييز الفروق بين معاني ودلالات كل من: الثقافة والحضارة والهوية. إذ تُستخدم تلك المصطلحات في الكثير من الكتابات، بحيث يكون أحدها مرادفاً للآخر؛ مما يؤدي إلى الخلط والتخبط عند محاولة فهم دلالات تلك المفاهيم المتمايزة المتداخلة في نفس الوقت.

وبدايةً.. يمكن تعريف الثقافة بأنها " شبكة من المعاني والرموز والإشارات التي نسجها الإنسان بنفسه لإعطاء الغاية لنفسه وجماعته والعالم والكون من حوله "[1].

وهذا يعني أن الثقافة في جذورها " عبارة عن معايير للفعل والسلوك"[2]، كما أنها في جوهرها " إنتاج للرموز والنصوص "[3].

وبهذا يمكن القول أن الثقافة بهذا المعنى تتضمن.. مجموع القيم والمعايير والسلوكيات السائدة في مجتمع من المجتمعات، بالإضافة إلى المنتجات الفكرية والمعنوية (الآداب والفنون والعلوم والفلسفة.. إلخ).

وانطلاقاً من هذا التعريف للثقافة.. فإن الحضارة – كامتداد مادي لهذا المعنى – ما هي إلا الثقافة ؛ ولكن مرتبطة بالآثار والمنجزات المادية الناتجة عن تلك الثقافة. وتلك الآثار والمنجزات المادية تتمثل في الأدوات والأجهزة والعمارة وتخطيط المدن وكافة وسائل السيطرة على البيئة الطبيعية.

وبالتالي.. وتأسيساً على هذا التعريف للحضارة، فإن الهوية – كطابع لهذا المعنى – ما هي إلا الحضارة ؛ ولكن ملونة بالانتماءات الجغرافية أو الدينية أو العرقية.. إلخ.

إذن يمكن تحديد الفروق والتداخلات بين الثقافة والحضارة والهوية من خلال الصيغ الرياضية الآتية:

- الثقـافـة = قيم + معايير + سلوكيات + منتجات فكرية ومعنوية

- الحضارة = الثقافة + الآثار والمنجزات المادية الناتجة عن هذه الثقافة

- الهويـــة = الحضارة × الانتماءات الجغرافية أو الدينية أو العرقية.. إلخ

ومن خلال هذه المعاني الدالة على هذه المفاهيم، سنتعرض للأبعاد الثقافية للعولمة في مجالات الثقافة والحضارة والهوية. وذلك على النحو التالي:

- أولاً : العولمـة والثقافة

تدفع إستراتيجية العولمة للتوحد والتكتل والاندماج إلى التخلق التدريجي لثقافة عالمية ذات طابع إنساني يضم القيم والمبادئ الإنسانية العامة، بحيث تتخلل تلك الثقافة العالمية الإنسانية بنية الثقافات الراهنة لكي تصبح جزءاً من نسيجها، الأمر الذي يزيد من ملامح التشابه بين الثقافات. في حين تدفع تكتيكات العولمة للتشظي والتجزؤ والانقسام إلى زيادة ملامح التعددية الثقافية في صلب الثقافة المركزية لكل مجتمع، نتيجة تعظيم البنية التحتية للعولمة لإمكانية الترابط والاتصال بين الأقليات.

فلقد أتاحت مؤسسات البنية التحتية للعولمة – خاصة وسائل الاتصال الإلكترونية – إمكانية التعرض بسهولة للثقافات المختلفة والتعرف عليها ومتابعتها من خلال البث الفضائي المباشر بالأقمار الصناعية. بالإضافة إلى إمكانية الاتصال الإلكتروني التفاعلي بين الأفراد من ذوى الثقافات المختلفة من خلال شبكات المعلومات. وبالتالي فإن ذلك سيؤدي إلى إحداث تقارب بين الثقافات المتعددة، نتيجة تجاور تلك الثقافات المتمايزة داخل شاشة التلفزيون أو الحاسب الآلي. كما سيؤدي إلى خروج الثقافات المهمشة من حيز المحلية إلى نطاق العالمية. ولعل هذا التقارب سيساعد تدريجياً على زيادة نطاق التوحد والتشابه والتهجين بين ملامح الثقافات المتعددة. مما سيؤدي إلى احتواء كل ثقافة على ملامح عالمية تتزايد تدريجياً داخل إطارها المحلى.

ولهذا " لم تَعُدْ اليونسكو بصفتها منظمة تهتم بالثقافة تتردد في الحديث عن أخلاقيات عالمية جديدة. وفي تقريرها عن التنوع البشرى الخلاق، دعوة لا يخطئها الذهن إلى عولمة أو كونية تتسم بوحدة وتنوع الثقافة الإنسانية معاً "[٤].

ومن ثم فقد " ارتبطت العولمة بمجموعة من النتائج الثقافية، والتي يمكن تحليلها إلى فئات تندرج تحت ثلاث فرضيات رئيسية وهى:

التجانس – الاستقطاب – التهجين (التوليد)

حيث توضح فرضية «التجانس» أن الثقافة الكونية في طريقها إلى التوحد حول النموذج الغربي أو الأمريكي. وعلى الرغم من ظهور

بعض الأدلة التي تدعم هذه الرؤية، إلا أن حضور الثقافات البديلة ومظاهر المقاومة للمعايير الغربية تجعل فرضية «الاستقطاب» هي الجديرة بأن تقدم صورة أكثر إقناعاً للاتجاه الذي تتطور صوبه الثقافة الكونية. ولكن نظراً لأن الترابط والاعتماد الكوني لا يعنيان بالضرورة التوافق الثقافي. وذلك لكون الثقافة تبدو أكثر صلابة من المنظمات الاقتصادية والتكنولوجية في مواجهة عمليات توحيد المعايير. وبالتالي فحتى الآن.. تبدو فكرة الاستقطاب محاطة بالكثير من القيود. أما فرضية «التهجين» (التوليد)، فإن جدلها الرئيسي ينصب حول أن الثقافات تقوم باستعارة ودمج عناصرها المتعددة بينها وبين بعضها البعض. وذلك لخلق امتداداتها وتشكيل صورها. وتظهر الأدلة التي تدعم هذا التصور بشكل رئيسي في المؤسسات الشعبية والشعائر الدينية.... بما يوضح أن النتائج الثقافية للعولمة تبدو إذن متنوعة ومتعددة "[٥]. وذلك انطلاقاً من " أن كل ثقافة تملك الكثير الذي تعلمه للثقافات الأخرى وبوسعها أن تغتني بإسهامات عديدة"[٦].

علاوة على ذلك.. فإن " العولمة ليست بحاجة بالضرورة إلى فرض نظام ثقافي موحد على كل أنحاء العالم. لأن هناك استحالة أمام كل من يخطط لمحو التعدد الثقافي العالمي. فالثقافات وإن كانت تنشأ وتتطور وتزيد فاعليتها في مراحل المد التاريخي، وتذوي وتضعف في عهود الانحسار والتراجع. إلا أنها مع ذلك تبقى وتستمر – وإن

كانت تتغير عبر الزمن - لأنها تعبِّر عن جماعات بشرية بعينها لها تاريخها الاجتماعي الفريد، الذي لا يمكن محوه ولا إزالة آثاره، ولا إلقاؤه ليُستبدل بنزعات عولمية جديدة "[٧].

إن الأبعاد الثقافية للعولمة تطرح بذلك ثقافة عالمية آخذة في التشكل لا تتكون من ثقافة واحدة، ولكن من ثقافات رئيسية متعددة، تكون نسب وملامح التشابه والتماثل فيها أكثر من نسب وملامح الاختلاف.

وثمة مؤشرات عديدة على بروز ملامح لثقافة عالمية واحدة في صلب الثقافات العالمية على تعدد أصولها. فلقد " نمت وتطورت في عالمنا المعاصر ثقافة مدنية كونية global civic culture يمكن الاستيحاء من ينابيعها لبناء أخلاق كونية. ففكرة حقوق الإنسان، وفكرة الشرعية الديمقراطية، وفكرة المحاسبة العامة، والفكرة الخاصة بإقامة الدليل على أي دعوى. كلها يمكن أن تكون أفكاراً مرشحة للأخلاقيات الكونية.. ويمكن القول أن المطالبة باحترام حقوق الإنسان والوعي البيئي.. أدلة أخرى على وجود هذه الثقافة المدنية وأهميتها "[٨].

وهناك " دراسات ترى أن الانترنت ستؤثر على طبيعة المعرفة الإنسانية ذاتها. ومن النتائج البارزة المتوقعة أن سعة المعارف الإنسانية، وإمكانية الاطلاع عليها من مختلف المصادر والزوايا، ستؤدي بالتدريج إلى القضاء على التخصصات العلمية الجزئية

وستوسع من نظرة الباحثين. وستجعلهم يدورون في مدارات أوسع بكثير من نطاق الدوائر الضيقة التي يعيشون فيها. مما سيجعلهم أكثر موسوعية في تناول الظواهر. مما قد يؤدي إلى خلق ثقافة إنسانية من نوع جديد، لا تتسم بالتجزؤ الملحوظ في الثقافة السائدة "[٩].

ولكن ثمة أدبيات ترى أن العولمة " شمولية جديدة لأنها تنتهي إلى محاولة فرض ثقافة واحدة ونمط وحيد للحياة على الأمم، وتصادر الخيارات الاجتماعية والسياسية البديلة. والعولمة أيضاً وهي تبشر بانتهاء عصر الأيدلوجيات، تفسح الطريق إلى أيديولوجيا وحيدة مهيمنة، لا تعترف إلا (بثقافة واحدة)* بما تنطوي عليه من أنماط إنتاج واستهلاك وحياة واحدة. وهى ثقافة نهاية التاريخ التي تحاول أن تجمل وجهها الشائه بقناع مخادع زائف من المصطلحات التي فقدت معناها: ديمقراطية، وحقوق الإنسان، وتعدد سياسي "[١٠].

أيضاً فإن تلك الأدبيات ترى أن طبيعة ثقافة العولمة ما هي إلا" ثقافة تمجد الاستهلاك – وتمهد للعنف – وتمجد الفردية والأنانية – وأنها ثقافة مادية – وتستهين بكثير من القيم المجتمعية (الانتماء – حقوق المواطنة – فرص العمل – اعتبارات البيئة – المجتمع المدني)"[١١].

---

* للمزيد حول نقد الأبعاد الثقافية للعولمة، انظر: جان بيرفارنيي، عولمة الثقافة. ترجمة عبد الجليل الأزدي، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٢.

وبالتالي فإن ما تطمح إليه الأبعاد الثقافية للعولمة هو أمركة الثقافة، في حين " تطرح عملية أمركة الثقافة العالمية خطراً على الديمقراطية، وذلك لكونها تعوق إمكانية خلق مجتمع مدني حقيقي على المستوى الكوني يتكون من مواطنين أحرار يمثلون الثقافات المختلفة. وفي حين أن عالم ماك (MC world)لا يعارض الديمقراطية، إلا أنه يبدو حيادياً في مواجهتها إذا ما كان غرضها الوحيد هو تكوين مجتمع كوني قائم على المستهلكين. وبالتالي سيؤدي غياب أي رد فعل تجاه هذه العملية، إلى عدم إنتاج العولمة لثقافة كونية متعددة الجنسيات أو أي تعاون عالمي. بينما سيقود ذلك إلى زوال التنوع والديمقراطية في مواجهة الاستهلاك الشامل"[١٢]. وذلك " لأن وحدانية السوق ستعمل على تهشيم مقاومة كل هؤلاء الذين حافظوا على نظام آخر للقيم يختلف عن القيم التجارية"[١٣].

ومن الواضح أن تلك الأدبيات التي تنظر بعين الشك إلى الأبعاد الثقافية للعولمة تنطلق من فرضية أنه " بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أضحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في عالم يزداد تقلصاً. ومع تنامى.. العولمة في مجالات السياسة والأمن والاقتصاد وتبادل المعلومات والثقافة، ونظراً إلى دور الولايات المتحدة المركزي في معظم هذه المجالات، بات من الصعوبة بمكان التمييز بين الحد الذي ينتهي عنده النفوذ الأمريكي والحد الذي تبدأ معه العولمة. سواء أكانت العولمة مجرد شكل من أشكال الأمركة العالمية، أم كانت فعلاً ظاهرة مستقلة في ذاتها ستنحسر السيطرة

الأمريكية عنها شيئاً فشيئاً في المستقبل المنظور "[١٤]. ولكن إلى أن يسفر المستقبل عن هذا، فإنه يبدو من الأرجح القول بأن أمريكا " لم تقولب العالم على صورتها، فقد يكون العالم متجهاً الآن في الاتجاه الذي سبق للولايات المتحدة أن اتجهت إليه، وهي بالتالي ربما تمثل النمط الذي تسير نحوه شرائح كبيرة من أهل الأرض الذين يلجون عالم الطبقة الوسطى الاستهلاكية التطلع "[١٥].

وبالتالي فإنه يمكن القول أن " الخوف الهوسي من نتائج العولمة قضية مبالغ فيها. فمهما بلغت العولمة من شمولية ثقافية، فإنها لن تلغي الخصوصيات الثقافية تمام الإلغاء. فكما إنه لم يكن هناك ثقافة أصلية نقية تمام النقاء في أي مجتمع أو جماعة عبر التاريخ. فإنه لن يكون هناك ثقافة عالمية ملغية تمام الإلغاء للخصوصيات المحلية"[١٦]. وذلك لأنه " إذا كانت جغرافية العالم تكاد تصبح واحدة فإن التواريخ مختلفة ومتعارضة. ذلك أن الإنسان لا يحيا في المكان وحده. إنما هو كائن زمني يجر وراءه تواريخه ويطوي أطواره. والزمن هو زمن الخبرات والمعايشات التي تولِّد ما لا يتناهى من الفروقات بين الهويات والثقافات "[١٧].

وبالتالي فمن "الأحرى القول بوجود ثقافات تتفاعل بقدر ما تتنافس والثقافة الحية المتجددة تمتص ما عند الثقافات الأخرى من الإبداعات والإنجازات. كما فعل العرب مع منطق اليونان وفكرهم. وكما تعامل الغربيون مع الإنجازات الفكرية والعلمية في الثقافة

العربية الإسلامية "[١٨]. وهذا يوضح " أن الطبيعة الإنسانية العامة للثقافة القومية هي التي تنتقل أكثر من تلك الخصوصيات المميزة للثقافة القومية "[١٩].

إن " الميزة الأساسية في العولمة أن النسبية هي المطلق الوحيد – إن صح التعبير – فالعولمة لا تسعى إلى خلق مركز أو قطب واحد كما يبدو ظاهرياً، ولكنها تعمل على زحزحة الثوابت. وفي هذه الحالة يصعب فرض ثقافة مركزية عالمية. ولكن ستوجد ثقافات إنسانية عالمية تشترك في طرائق تفكير واستخدام أدوات عالمية. ولكنها تتنوع في التعبير عن خصوصية غير ثابتة.. أي نسبية "[٢٠].

ومن هنا، فإن التغير الذي تمارسه الأبعاد الثقافية للعولمة على أية ثقافة هو طبيعة جوهرية في كافة الثقافات، و" من الخطأ التعامل مع الثقافة باعتبارها شيئاً جامداً معزولاً غير قابل للتغيير. إذ إن كل الثقافات تتغير بمرور الزمن... فلا توجد ثقافة ساكنة لا تتطور. كما لا توجد ثقافة منعزلة عن الثقافات الأخرى. فالثقافات المختلفة هي في حالة تفاعل دائم. وقد أدت الثورة في وسائل المواصلات والاتصالات إلى زيادة هذا التفاعل"[٢١]. وبالتالي فقد "أصبح متأخراً جداً بالنسبة للثقافات لكي تنظر بعين الاعتبار إلى العزلة. ولكنه ليس متأخراً، لصياغة إستراتيجية جماعية، وللمقاومة، ولإعادة صياغة التراث والهويات في عالم لم يعد يتصور المفاهيم المجردة، سواء أكانت محلية مجردة أم قومية مجردة أم حتى عولمية مجردة "[٢٢].

وهذا يوضح أنه لم يعد مقبولاً أن " يأتي نظام سياسي معين – ويأبى باسم الخصوصية الثقافية – تنفيذ ما اتفقت عليه الأمم. فإن ذلك يُعد في الواقع إساءة استخدام بالغة لحجة الخصوصية الثقافية. ذلك أنه لو كانت هناك خصوصية ثقافية شأنها أن تحرم الإنسان من حريته السياسية أو تمنعه من الحصول على حقوقه المشروعة الاقتصادية والاجتماعية، فمعنى ذلك أنها خصوصية ثقافية متخلفة، ينبغي العمل على تغييرها وتطويرها حتى ترقى إلى مستوى العصر "[٢٣].

وخلاصة القول إن الثقافة العالمية الإنسانية الصاعدة التي تنمو في ظل إستراتيجية العولمة للتوحد والتكتل والاندماج لا تلغى الخصوصيات الثقافية. ولعل أفضل ما قيل في هذا الشأن هو العبارة التي أوردها الكاتب الأمريكي «صامويل هنتنجتون» في كتابه «صدام الحضارات» حيث قال: " عالم متعدد الثقافة لا يمكن تجنبه لأن الإمبراطورية الكونية أمر مستحيل.. الإبقاء على الولايات المتحدة والغرب يتطلب تجديد الهوية الغربية... أمن العالم يتطلب قبول التعددية الكونية "[٢٤].

.. وفي المقابل.. فإن تكتيكات العولمة للتجزؤ والتشظي والانقسام ستعمل على توفير الإمكانية لتواصل أفراد الثقافات الهامشية وثقافات الأقلية، بما يؤدي إلى ظهور ملامح التعددية الثقافية في صلب الثقافة المركزية لكل مجتمع.

فسهولة الاتصال الإلكتروني بين أفراد كل أقلية ستؤدى إلى تشابكهم الإلكتروني على مستوى العالم أو الدولة الواحدة. وبالتالي سيتيح ذلك الفرصة لتلك الثقافات التحتية، لكي تندرج بوضوح ضمن إطار الثقافة المركزية لمجتمعها.

فلقد " كانت معظم مجتمعات الماضي تعمل ضمن إطار مجموعة من القيم العامة السائدة. هذا الإطار العام ينكمش الآن. وليس هناك ما يعزز احتمال تكوين إطار واسع جديد من القيم المُجْمَع عليها خلال العقود القادمة (داخل كل مجتمع). إن كل الضغوط تتخذ اتجاهاً إلى الخارج نحو مزيد من التنوع وليس إلى الداخل طلباً لمزيد من التوحيد"[٢٥].

وكما يقرر الكاتب الأمريكي «آلفين توفلر» " فالحقيقة هي أن كل دفعتنا نحو المستقبل إنما تحملنا بعيداً عن التنميط. بعيداً عن السلع المتجانسة وعن التماثل في الفن. وعن أسلوب الإنتاج الكبير في التعليم والثقافة. إننا قد وصلنا إلى مفترق جدلي هام في التطور التكنولوجي للمجتمع. فالتكنولوجيا بدلاً من أن تفرض قيوداً على فرديتنا. سوف تضاعف آسياً من مجالات اختيارنا وآفاق حريتنا"[٢٦].

وقد يعتقد البعض.. " أن طرح قضية الخصوصيات الثقافية – التي تطرحها تكتيكات العولمة للتشظي والتجزؤ والانقسام* – يعيق الانصهار

---

* إضافة من الباحث

الوطني من منطلق أنه يكرس الفرقة، أي يؤكد الاختلاف. ولكن النظرة المتعمقة تؤكد أن الاعتراف بالخصوصيات الثقافية، يسعد ويريح التجمعات البشرية التي تشعر بالاغتراب كأقلية في وسط أكثرية. فتكون الوحدة من خلال التنوع، ويتقوى المجتمع لأنه يوسع الأرضية المشتركة ويؤكد الحقوق المتكافئة "[٢٧].

و" الواقع أن التنوع البشرى الخلاق هو مبدأ الفعل الابتكاري في الثقافة التي تتوثب بعافية الحرية. وتشيع معاني التسامح وحق الاختلاف واحترام المغايرة. ولا تنفر من إعادة النظر في تقاليدها "[٢٨].

"وربما كانت تعددية الإنسان على المستوى الثقافي كما على المستوى الوراثي هي شرط بقائه. ومن يدرى ما إذا كانت الثقافات التي يجرى اليوم إنكارها والهزء بها، لن تكون غداً بحكم خصوصياتها ذاتها الأكثر قدرة على أن تواجه تحديات التاريخ "[٢٩].

... لقد كان هذا المعنى " هو ما أقره المدير العام لليونسكو في نوفمبر ١٩٩٧ عندما أشار إليه على النحو التالي: كما أن حماية التنوع البيولوجي هو أمر لازم وضروري لصحة البيئة. كذلك يكون التنوع الثقافي واللغوي والفكري والفني هو ضروري ولازماً لضمان الصحة الروحية للمجتمعات والأفراد "[٣٠].

- ثانياً: العولمة والحضارة

تكشف الأبعاد الثقافية للعولمة عن تغيرات باتت تطرأ على العلاقات بين الحضارات العالمية تأثراً بمظاهر العولمة التي تتلازم فيها إستراتيجية التوحد والتكتل والاندماج مع تكتيكات التشظي والتجزؤ والانقسام.

حيث تمارس إستراتيجية العولمة للتوحد والتكتل والاندماج آثارها المتمثلة في زيادة درجة التقارب بين الحضارات، نتيجة سهولة وسائل الاتصال الإلكتروني،وإمكانية التعرف على الحضارات الأخرى بالاتصال دون الانتقال. مما يدفع نحو بداية الظهور التدريجي لملامح حضارة عالمية إنسانية في صلب الحضارات العالمية الأخرى. وتدل المؤشرات على تصاعد نمو مفردات هذه الحضارة العالمية الإنسانية بازدياد القدرة على سهولة الاتصال والتقارب الإلكتروني. بينما تدفع تكتيكات العولمة للتشظي والتجزؤ والانقسام نحو استثمار الفروق والاختلافات بين الحضارات في القضايا والمشكلات والنزاعات التي تثار على المستويات العالمية؛ مما يزيد من احتمالات الصدام والتنافر بين الحضارات، ومن احتمالات تفتيت المجتمعات التي تضم حضارات متعددة.

ويدل عدد من الشواهد على أننا نشهد " بداية تشكل حضارة عالمية جديدة شعارها وحدة الجنس البشري"[٣١]. فالإنترنت والبث

الفضائي التلفزيوني المباشر – وفي المستقبل القريب – الطريق السريع للمعلومات، يمثلون جميعاً العصب الرئيسي الذي تتجمع حوله الملامح الأولية للحضارة العالمية الناشئة.

حيث " يتوقع علماء الكمبيوتر رؤية عالم بكامله يزدهر حول الإنترنت – ومن بعدها الطريق السريع للمعلومات – يتمثل في التجارة والصيرفة الإلكترونيتين والمدارس والجامعات الافتراضية والأسواق والمكتبات السبرانية "[٣٢].

كما سيؤدي التوجه نحو إنشاء الطريق السريع للمعلومات إلى "تركيب قشرة خارجية حضارية من الخبرات المشتركة فوق ثقافات العالم الفردية "[٣٣]. حيث يقول الرئيس التشيكي «فاكلاف هافيل» "نحن نعيش الآن حضارة كونية واحدة، إنها ليست أكثر من قشرة رقيقة. وهى قشرة تغطى أو تخفى التنوع الكبير، في الثقافات، في الشعوب، في عالم الأديان، في التقاليد التاريخية والاتجاهات التي تشكلت على مر التاريخ، وجميعها يوجد تحت تلك القشرة على نحو ما "[٣٤]. وبالتالي فإن " ضرورات التعايش الثقافي تتطلب البحث عما هو مشترك بالنسبة لمعظم الحضارات "[٣٥].

ويُعد «فرانسيس فوكوياما»* مؤلف كتاب «نهاية التاريخ» من أبرز المبشرين بنشأة حضارة عالمية واحدة. حيث يوضح " أن العلوم

---

* للمزيد حول تحليل فكر «فرانسيس فوكوياما» انظر: علي حرب، الأختام الأصولية والشعائر التقدمية (مصائر المشروع الثقافي العربي). صفحات ٢١٢ – ٢١٩.

الطبيعية الحديثة تخلق آفاقاً متجانسة من إمكانات الإنتاج الاقتصادي. فالتكنولوجيا تتيح إمكانية تراكم الثروة بغير حدود. وتتيح بالتالي إمكانية إشباع قدر متزايد دوماً من الرغبات الإنسانية. ولا شك في أن هذه العملية تضمن تجانساً متزايداً بين كافة المجتمعات البشرية بغض النظر عن أصولها التاريخية أو تراثها الحضاري. ذلك أن كافة الدول التي تمارس تحديث اقتصادها لابد أن يزداد باطراد التشابه فيما بينها. إذ يتعين عليها التوحد قومياً على أساس من الدولة المركزية، والتوسع في تأسيس المدن، والاستعاضة عن الأشكال التقليدية للتنظيم الاجتماعي (كالقبيلة والطائفة والعائلة)بأشكال يقرها منطق الاقتصاد تقوم على أساس من الدور والكفاءة، وتوفر التعليم العام لكافة المواطنين. وقد زادت الروابط التي تربط بين مثل هذه المجتمعات بفضل الأسواق العالمية وانتشار الثقافة الاستهلاكية في العالم كله "[٣٦].

وبالتالي فإن «فوكوياما» يبشر بحضارة عالمية تتمثل في " ازدهار حضارة استهلاكية عالمية تقوم على أساس من المبادئ الاقتصادية الليبرالية في العالم الثالث والأول والثاني على حد سواء. فالعالم الاقتصادي الإنتاجي الدينامي العظيم الذي خلقته التكنولوجيا المتقدمة والتنظيم العقلاني للعمل، يتمتع بقدرة عظيمة على تحقيق التجانس بين الشعوب والدول، وعلى الربط بين المجتمعات المختلفة في عالمنا بفضل إقامة أسواق عالمية "[٣٧].

ولكن مع تراكم الشواهد الدالة على ملامح الحضارة العالمية الإنسانية الصاعدة، فعلى الجانب المقابل تعمل تكتيكات العولمة للتشظي والتجزؤ والانقسام على الاتجاه نحو استثمار الفروق والاختلافات بين الحضارات في القضايا والنزاعات العالمية؛ مما يؤدي إلى الصدام والتنافر بين تلك الحضارات نتيجة سهولة الاتصال الإلكتروني والجدال بين الحضارات المتعددة، وبالتالي زيادة احتمالات تفتيت المجتمعات التي تضم حضارات متعددة من جراء تلك النزاعات.

ففي مجال التفتت نجد " المجتمعات التي اتحدت عن طريق الأيدلوجيا أو الظروف التاريخية، ولكنها منقسمة بسبب الحضارات. إما إنها تتفتت كما حدث للاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا.. أو تتعرض لتوتر شديد كما هو الحال في أوكرانيا ونيجيريا والسودان وسريلانكا وغيرها "[٣٨].

وفي مجال الصدام يُعد الكاتب الأمريكي «صامويل هنتنجتون» من أبرز المبشرين بإمكانية تصادم الحضارات، حيث يرى أنه " في عالم ما بعد الحرب الباردة لم تعد الفروق المائزة بين الشعوب أيدلوجية أو سياسية أو اقتصادية، وإنما هي فروق ثقافية. ولم تعد الكتل الثلاث التي كانت إبان الحرب الباردة هي أهم التجمعات الدولية..... الحضارات العالمية السبع أو الثمانية هي أهم التجمعات "[٣٩]، حيث " انتقلت العلاقات بين الحضارات في القرن العشرين من مرحلة يغلب

عليها التأثير الموجه من إحدى الحضارات على غيرها، إلى تأثير ذى تفاعلات متعددة الاتجاه بين كل الحضارات"[٤٠]. ولكن نظراً لأن "كل حضارة ترى نفسها مركزاً للعالم، أو تكتب تاريخها وكأنه الدراما الرئيسية في التاريخ الإنساني... وربما كان ذلك ينطبق على الغرب أكثر مما هو على أي ثقافة أخرى"[٤١]، فإنه " في الحقبة الناشئة - يصبح - صدام الحضارات هو الخطر الأكثر تهديداً للسلام العالمي. والضمان الأكبر ضد حرب عالمية، هو نظام عالمي يقوم على الحضارات "[٤٢]، وليس على حضارة واحدة؛ وبالتالي.. " فإن تجنب حرب حضارات كونية يتوقف على قبول قادة العالم بالشخصية متعددة الحضارات للسياسة الدولية وتعاونهم للحفاظ عليها "[٤٣].

- ثالثاً: العولمة والهوية

تبدو الهوية - من وجهة النظر التحليلية - " عبارة عن مركب من العناصر المرجعية المادية والاجتماعية والذاتية المصطفاة، التي تسمح بتعريف خاص للفاعل الاجتماعي.. وطالما أنها مركب من عناصر فهي بالضرورة متغيرة في الوقت ذاته الذي تتميز فيه بثبات معين.. فالهوية منظوراً إليها سوسيولوجياً متغير من المتغيرات، فالعربي اليوم مثلاً ليس هو العربي قبل ألف عام، ولكنه يبقى عربياً. ولكن المشكلة تكمن في صفة الاصطفاء أو حتى الأدلجة التي تضفيها هذه النخبة أو تلك على عناصر منتقاة من عناصر الهوية،

فتثبتها وتحدد الهوية الأصلية من خلالها، وتضفى عليها هالة من القداسة والسمو "[٤٤].

ونظراً لأن " الهوية متغير اجتماعي مثل أي متغير آخر. فإن محاولة تثبيتها ذهنياً ضمن عناصر منتقاة.. يقضى عليها في النهاية.. فالحرص المبالغ فيه يؤدي غالباً إلى النتيجة المتخوف منها "[٤٥].

وتستمد النزاعات حول مفهوم الهوية عناصر " قوتها المهلكة من افتراض يزعم أن الهوية الثقافية تقابلها بالضرورة هوية سياسية، لا تخلو هي أيضاً في الواقع من طابعها الوهمي.. والحق أن كلا الهويتين تكون في أحسن الأحوال بناءً ثقافياً أو سياسياً أو أيدلوجياً، أي بناءً تاريخياً أصلاً. فلا توجد هوية طبيعية تفرضها الأوضاع.. فليست هناك سوى إستراتيجيات للهوية يتبعها بشكل رشيد محركون يمكن التعرف عليهم "[٤٦].

وترى بعض الدراسات " أن مفهوم الهوية يتماهى مع الأيدلوجيا بمعناها السلبي، أي تزييف الوعي. فالهوية غير موجودة ولكن تُخلق وتُشكل اجتماعياً. فهي لا تعدو كونها ظاهرة اجتماعية أو إنسانية مما ينزع عنها ذلك الطابع الميتافيزيقي الذي يضفى على الهوية صفات متعالية على الوجود الملموس "[٤٧].

وبالتالي فإن " كل هوية إثنية هي نتاج في جزء منها لاستخدام السلطة. واختُرعت من مصادر ثقافية مختلفة. ففي مجال الإثنية كما

هو في القومية ليس هناك شيء أصيل "[٤٨].

ومن هذا المنطلق... فإن النظر إلى العولمة – بوصفها معادية للهوية – يصبح بمثابة " فخ يُنصب للهويات العاجزة والثقافات الكسولة، لكي تزداد عجزاً وفقراً وتراجعاً "[٤٩].

وبالتالي.. فمن خلال هذا الفهم لمفهوم الهوية – التي ما هي إلا الحضارة ولكن ملونة بالانتماءات الجغرافية أو الدينية أو العرقية..إلخ– يمكن ملاحظة أن الآثار الثقافية الناجمة عن العولمة تؤدى وفقاً لإستراتيجية العولمة للتوحد والتكتل والاندماج، إلى النشأة التدريجية لهوية إنسانية عالمية تستمد معالمها ومضمونها من المبادئ الإنسانية المتضمنة في الهويات العالمية المختلفة، وبحيث تقف جنباً إلى جنب مع تلك الهويات. بينما تقود تكتيكات العولمة للتشظي والتجزؤ والانقسام إلى تأكيد الحدود الفاصلة بين الهويات الإثنية والعرقية والجغرافية المتعددة الراهنة، وإضافة أشكال أخرى من الهويات ذات الانتماءات المحدودة إلى مجموع تلك الهويات، بما يعزز واقع الانفصال والتباعد والتفكك بين جميع تلك الأشكال المتشظية للهوية.

ففي إطار النشأة التدريجية لهوية إنسانية عالمية. نجد أن ما أتاحته التكنولوجيا من سهولة الاتصال إلكترونياً، وسهولة تحرك الأشخاص وانتقالهم عبر القارات، قد أدى إلى " تبدل وجه الحياة على الأرض، وذلك بخلق واقع بلا حدود نهائية، وبلا هويات متميزة بصورة حاسمة. بحيث تصبح خارجية المكان الوجه الآخر لمرونة الهويات.

الأمر الذي يضع الهوية موضع التساؤل بفتحها على تعدد الأمكنة والعوالم والانتماءات "[٥٠].

فعلى مستوى المكان الجغرافي" فإننا نشهد في الواقع اضمحلالاً تاريخياً لقيمة المكان في حياة الإنسان. إننا نربى سلالة جديدة من البدو "[٥١]، وذلك كما يقرر المفكر الأمريكي «آلفين توفلر»... فلقد "تضاءلت إلى حد بعيد قيمة المكان في تحديد الفروق بين الناس، وذلك نتيجة لتزايد الحركة والتنقل. كما اضمحلت في نفس الوقت روح الانتماء إلى مكان ما، لدرجة بلغت وفقاً لما يعبِّر عنه البروفيسور «جون ديكمان» من جامعة بنسلفانيا قائلاً: إن الولاء لمدينة أو ولاية قد أصبح الآن لدى الكثير أضعف من الولاء لشركة أو مهنة أو منظمة تطوعية "[٥٢]، وهكذا يمكن القول أن " الولاء ينتقل من البنى الاجتماعية ذات الطبيعة المكانية (المدينة، الولاية، الأمة، الجيرة)إلى (الشركة والمهنة، الصداقة وشبكة الأعمال)وهذه الأخيرة متحركة بطبيعتها ويمكن لأسباب عملية أن نعتبرها لا مكانية "[٥٣].

فسهولة الانتقال والاتصال تؤدي إلى مرونة الهوية وقابليتها للتأثير والتأثر " ويوفر لنا التاريخ والأنثربولوجي العديد من الأمثلة لمجتمعات ليس لديها ثقافة محددة. يقيم أعضاؤها هويتهم على التبادل والتهجين والاستعداد للتأقلم مع أي بلد ومع كل عادات قوية متنوعة "[٥٤]. ويظهر هذا بوضوح في مناطق الموانئ التاريخية والمناطق الساحلية، والتي تميزت تاريخياً بكثرة الاتصال بالقادمين من مختلف

البلدان والحضارات، فشكلت لدى قاطنيها هوية بمثابة مزيج من الهويات العالمية الوافدة.

وهذا ما تقدمه العولمة الآن من خلال تسهيلها للاتصال بين مختلف الحضارات بواسطة شبكة الإنترنت ومن بعدها الطريق السريع للمعلومات. حيث ستساعد على " تحول الهويات عن كونها معسكرات عقائدية أو متاريس عنصرية أو حروباً أصولية مقدسة، لتصبح.. بيئة للتلاقح والتفاعل "[٥٥]. ومن ثم فإذا كانت معالم الهوية تتحول نحو أطر لامكانية محددة، فإن العالم كله إذن سيصبح هو الإطار المناسب للهوية العالمية التي تتجاوز الأمكنة المحدودة إلى المكان الأشمل والأرحب.

أما على مستوى «موضوع» الهوية، فقد برزت مضامين جديدة للهوية ذات امتدادات عالمية وإنسانية، مثل الانتماء إلى الحركات (البيئية) النشطة التي تتضمن اهتماماً عالمياً وإنسانياً بالبيئة على كامل كوكب الأرض، والانتماء إلى منظمات حقوق الإنسان العالمية، بحيث باتت تبرز ملامح عالمية ممتدة ومتسعة لهوية حضارية ناشئة، هوية موضوعها الإنسانية ومداها العالم ككل.

وفي إطار ما تكشف عنه تكتيكات العولمة للتشظي والتجزؤ والانقسام من تأكيد للحدود الفاصلة بين الهويات التاريخية، وإضافة هويات فئوية جديدة ضمن رقعة العالم، فإن «نظرية التميز» في علم النفس

الاجتماعي توضح أن " الناس يُعرِّفون أنفسهم بما يجعلهم مختلفين عن الآخرين.. فالإنسان يرى نفسه على ضوء المواصفات التي تميزه عن غيره من البشر. خاصة أولئك الذين هم من نفس وسطه الاجتماعي العادي... وحيث أن التطور في وسائل الاتصال والتجارة والانتقال يزيد من العلاقات المتبادلة والمتداخلة بين الحضارات. فإن الناس يضفون وثاقة أكبر على هوياتهم الحضارية "[٥٦].

وكما يقول المفكر الفرنسي «دوبريه» " فإن العالم يزداد تشرذماً بازدياد وتائر توحيده. ويعني بذلك أنه كلما تعمقت العولمة الاقتصادية تشرذمت الأبنية السياسية. فتظهر النزاعات القومية كرد فعل لهذه العملية. تلك النزاعات التي تأخذ أحياناً صوراً بالغة التطرف دفاعاً عن الانتماء، سواء كان وطنياً أو قومياً أو دينياً"[٥٧]. "وفي إطار هذه التحولات تبرز المطالب الثقافية والسياسية للأقليات التي كانت مقموعة أجيالاً عديدة بفعل القهر الشمولي والسلطوي"[٥٨]. وذلك مثلما حدث بعد "سقوط الأنظمة الشيوعية في الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا..حيث لم يعُد الناس يُعرفون بأنهم شيوعيون أو مواطنون سوفيت أو يوغوسلاف بل أصبحوا في حاجة ملحة لإيجاد هويات جديدة وجدوها في البدائل الإثنية والدينية القديمة... النظام القمعي للدول التي لا تؤمن بوجود إله، حل محله عنف الناس المؤمنين بآلهة مختلفين"[٥٩].

وبالتالي " فالعولمة تجرف نحو الأسفل. فهي تخلق حاجات جديدة. وكذلك احتمالات جديدة نحو إعادة انبعاث الهويات المحلية"[٦٠].

علاوة على ذلك.. فإن سهولة الاتصال الإلكتروني تؤدى إلى التوحيد الافتراضي؛ ومن ثم الانسلاخ الواقعي للأفراد المشتركين في الهوية والموزعين على مستوى العالم. فلقد " لعبت تجمعات الشتات دوراً رئيسياً على كلا الجانبين في الصراعات الممتدة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفي دعم الأرمن والكروات والشيشان في صراعاتهم. ومن خلال التليفزيون والفاكس والبريد الإلكتروني، فإن التزامات الشتات يتم تقويتها وأحياناً استقطابها، من خلال الاتصال المستمر بأوطانهم السابقة "[٦١].

وبالمثل فقد " قوَّت وسائل الاتصال الحديثة من العلاقات بين الشعوب الإسلامية وساعدت على تطويرها. كما زادت بنسبة كبيرة أعداد الذين يذهبون إلى مكة لأداء فريضة الحج، مما خلق إحساساً أعمق بالهوية المشتركة بين المسلمين من بلاد بعيدة مثل الصين والسنغال وبنجلاديش.. وهناك مؤتمرات منتظمة كثيرة ومشاورات تتم بين المثقفين والعلماء المسلمين تُعقد في مراكز مثل طهران ومكة وكوالالامبور، وتنتشر أشرطة الكاسيت والفيديو والمواعظ والدروس الدينية عبر الحدود الدولية. لدرجة أن الدعاة والوعاظ المؤثرين أصبحوا يصلون الآن إلى جماهير بعيدة خارج مجتمعاتهم"[٦٢].

أما على مستوى دفع تكتيكات العولمة للتشظي والتجزؤ والانقسام إلى خلق هويات فئوية جديدة، فإن الكاتب الأمريكي «آلفين توفلر» يوضح أن " ضربات مطارق ثورة ما فوق التصنيع تنهال اليوم على

المجتمع فتشظيه وتقسمه إلى أجزاء وتفاريق... إن نفس قوى التنويع التي تعمل من أجل توسيع مجال الاختيار الفردي للسلع وللمواد الثقافية، تعمل أيضاً على محو النمطية والتماثل في بنانا الاجتماعية. وهذا هو السر فيما نعانيه اليوم من انبثاق مفاجئ ومتكرر لطوائف فرعية جديدة "[٦٣]تؤدى إلى خلق هويات فئوية جديدة متشظية في صلب بنية الهويات المرجعية الرئيسية.

• • • • •

هوامش الفصل الثالث

▪ المبحث الثالث

(١) تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة. ص ١٧.

(٢) المرجع السابق، ص ١٦.

(٣) علي حرب، حديث النهايات (فتوحات العولمة ومآزق الهوية). ص ١٠٩.

(٤) حيدر إبراهيم، " العولمة وجدل الهوية الثقافية "، مجلة عالم الفكر (عدد خاص: العولمة ظاهرة العصر). ص ١١٩.

(٥) Holton, Robert, Globalization's Cultural Consequences (Dimensions of Globalization). p. 140 . (Available from Internet).

(٦) سيرج لاتوش، تغريب العالم (بحث حول دلالة ومغزى وحدود تنميط العالم). ترجمة خليل كلفت. ص ١٢٦.

(٧) السيد ياسين، الزمن العربي والمستقبل العالمي. ص ٧٧.

(٨) السيد ياسين،المرجع سابق. ص ٢٦٦.

(٩) نفس المرجع ، ص ١٧٣.

(١٠) محمد إبراهيم منصور، " مناقشات حول ورقتي الجابري وبلقزيز عن: العولمة والهوية الثقافية "، في أسامة أمين الخولي (محرر)، مرجع سابق. ص ٣٥٥.

(١١) حسين كامل بهاء الدين، الوطنية في عالم بلا هوية (تحديات العولمة). القاهرة، دار المعارف، ٢٠٠٠. ص ١٤٩ – ١٥٠.

(١٢) Barber, Benjamin R.,"Democracy at risk: American Culture in a global culture.", p. 29 (13). (Available from Internet).

(١٣) روجيه جارودي، أمريكا طليعة الانحطاط. ترجمة عمرو زهيري. ص ٢٦ – ٢٧.

(١٤) بول سالم، " الولايات المتحدة والهيمنة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادى والعشرين "، في أسامة أمين الخولى (محرر)، مرجع سابق. ص ٢٠٩.

(١٥) المرجع السابق. ص ٢٢٢.

(١٦) تركى الحمد، مرجع سابق. ص ٢٢.

(١٧) على حرب، مرجع سابق. ص ٩٥.

(١٨) نفس المرجع، ص ١١٠.

(١٩) أحمد برقاوى، " نحو تحديد فلسفى/ إنسانى لمفهوم الثقافة العالمية: مدخل ميتادولوجى "، في فخرى لبيب (محرر)، مرجع سابق. ص ٢٥٧.

(٢٠) حيدر إبراهيم، " إشكالية الحركة الأصولية في الوطن العربى في ظل العولمة الثقافية "، في عبد الباسط عبد المعطى وآخرون، مرجع سابق. ص ٣٣٢.

(٢١) طلعت المغربى، " دراسة هامة تناقش قضية التعصب والتسامح: التكافؤ والمساواة بين الثقافات المختلفة شرط أساسى لتحقيق التسامح "، جريدة الوفد. بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٧، ص ٨.

(٢٢) Uncapher, Willard, Between Local and Global (Placing the Media Scape in the transnational Cultural flow, P. 15.(Available from Internet)

(٢٣) السيد ياسين، مرجع سابق. ص ٦٨.

(٢٤) صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات (إعادة صنع النظام العالمى). ص ٥١٥.

(٢٥) آلفين توفلر، صدمة المستقبل (المتغيرات في عالم الغد)، ترجمة محمد على ناصف. ص ٣١٨.

(٢٦) المرجع السابق، ص ٢٩٤.

(٢٧) ميلاد حنا ومحمد صادق الحسينى والصادق المهدى، المثقف العربى.. والآخر (بين الرفض والقبول واللامبالاة). ص ٢٠.

(٢٨) جابر عصفور، " تنوعنا الخلاق "، مجلة تحديات ثقافية. (عدد ١، يوليو – سبتمبر ٢٠٠٠)، ص ١٨.

(٢٩) سيرج لاتوش، مرجع سابق. ص ١٢٢.

(٣٠) عواطف عبد الرحمن، " العولمة والحقوق الثقافية للشعوب "، جريدة الأهرام. بتاريخ ٢٠٠١/٣/٣١، ص ١٠.

(٣١) السيد ياسين، مرجع سابق. ص ٥٢.

(٣٢) ميتشيو كاكو، رؤى مستقبلية (كيف سيغير العلم حياتنا في القرن الواحد والعشرين). ص ٦٢.

(٣٣) مايكل ديرتوزوس، ماذا سيحدث (كيف سيغير عالم المعلومات الجديد حياتنا). ص ٢٤٦.

(٣٤) صامويل هنتنجتون، مرجع سابق. ص ٩٤.

(٣٥) المرجع السابق، ص ٥١٦.

(٣٦) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر. ص ١١.

(٣٧) المرجع السابق، ص ١٠٧.

(٣٨) صامويل هنتنجتون، مرجع سابق. ص ٤٧.

(٣٩) المرجع السابق، ص ٣٩.

(٤٠) نفس المرجع ، ص ٨٧

(٤١) نفس المرجع ، ص ٩٠.

(٤٢) نفس المرجع ، ص ٢٥١.

(٤٣) نفس المرجع ، ص ٣٨.

(٤٤) تركى الحمد، مرجع سابق. ص ١٨.

(٤٥) المرجع السابق، ص ١٩.

(٤٦) جان فرانسوا بايار، أوهام الهوية. ترجمة حليم طوسون. ص٧

(٤٧) حيدر إبراهيم، " العولمة وجدل الهوية الثقافية "، مجلة عالم الفكر (عدد خاص بعنوان: العولمة ظاهرة العصر). ص ١٠٣.

(٤٨) أنطوني جيدنز، الطريق الثالث (تجديد الديمقراطية الاجتماعية). ص ١٨٣ – ١٨٤.

(٤٩) على حرب، مرجع سابق. ص ١٣.

(٥٠) على حرب، نفس المرجع، ص ٤٣.

(٥١) آلفين توفلر، صدمة المستقبل (المتغيرات في عالم الغد)، ترجمة محمد على ناصف. ص ٧٦.

(٥٢) المرجع السابق، ص ٩٤.

(٥٣) نفس المرجع ، ص ٩٤.

(٥٤) جان فرانسوا بايار، مرجع سابق. ص ٦٢.

(٥٥) على حرب، مرجع سابق. ص ٥١.

(٥٦) صامويل هنتنجتون، مرجع سابق. ص ١١١ – ١١٢.

(٥٧) أحمد مجدي حجازي، " العولمة وتهميش الثقافة الوطنية: رؤية نقدية من العالم الثالث "، مجلة عالم الفكر (عدد خاص بعنوان: العولمة ظاهرة العصر). ص ١٢٧.

(٥٨) السيد ياسين، مرجع سابق. ص ١٠٣.

(٥٩) صامويل هنتنجتون، مرجع سابق. ص ٤٢٥.

(٦٠) أنطوني جيدنز، مرجع سابق. ص ٦٣.

(٦١) صامويل هنتنجتون، مرجع سابق. ص ٤٤٤.

(٦٢) المرجع السابق، ص ٢٨٦.

(٦٣) آلفين توفلر، مرجع سابق. ص ٢٩٦.

• • • • •

المبحث الرابع

الأبعاد الإعلامية لظاهرة العولمة

(العولمة الاتصالية)

تبدو العولمة الاتصالية بمثابة السكة الحديدية الإلكترونية الافتراضية التي سارت عليها قاطرة العولمة بأبعادها الأخرى السياسية والاقتصادية والثقافية، حيث مارست بذلك دور قناة الاتصال ووسيلة الربط .

وتمثل النظم الإعلامية والاتصالاتية والمعلوماتية الراهنة - الموزعة على مستوى العالم - القطاع الإعلامي في كيان العولمة الاتصالية.

ولقد كان يمكن في الماضي التفرقة بين الأنظمة الإعلامية والأنظمة الاتصالاتية والأنظمة المعلوماتية. ولكن أدى ظهور «شبكة الإنترنت» إلى اندماج النظم الثلاثة معاً، لتشكل بروز وسيلة جديدة تتشابك فيها أنشطة الإعلام مع أنشطة الاتصالات مع الأنشطة المعلوماتية.

ولقد مارس القطاع الإعلامي الاتصالاتي المعلوماتي دوره كأحد قطاعات البنيتين الفوقية والتحتية للعولمة، من خلال تحقيقه للربط والتواصل بين الثقافات والحضارات والهويات والدول والشعوب والجماعات والشركات والأسواق. بالإضافة إلى كونه يتأثر بمظاهر العولمة، التي شارك ويشارك هو نفسه في ظهورها. بحيث تخضع الأنظمة الإعلامية الاتصالاتية المعلوماتية لمظاهر العولمة؛ التي تتلازم فيها إستراتيجية التوحد والتكتل والاندماج مع تكتيكات التشظي والتجزؤ والانقسام.

وتكشف الأبعاد الإعلامية للعولمة عن عدد من التحولات التي باتت تطرأ على الأنظمة الإعلامية المعاصرة بمكوناتها من: المؤسسات الإعلامية ووسائل الإعلام وجماهير المتلقين. وسنعرض لذلك على النحو التالي:

- أولاً: العولمة والنظم الإعلامية

تؤدي إستراتيجية العولمة للتوحد والتكتل والاندماج إلى اتجاه الأنظمة الإعلامية إلى التداخل والتشابك والانفتاح على بعضها البعض، مما يساعد على التخلق التدريجى لنظام إعلامى عالمى. بينما تؤدي تكتيكات التشظي والتجزؤ والانقسام إلى تأكيد الأنظمة الإعلامية التقليدية المحلية على انتماءاتها الحضارية

والثقافية، الأمر الذي يساهم في تنوع وتعدد الأنظمة الإعلامية المعاصرة.

حيث يوضح الوضع الحالي الذي تطرحه الأبعاد الإعلامية للعولمة أن إستراتيجية العولمة للتوحد والتكتل والاندماج تعمل على زيادة التداخل والتشابك والانفتاح بين الأنظمة الإعلامية على مستوى العالم؛ وذلك لامتداد تأثير مضامينها الإعلامية إلى خارج حدودها وصولاً إلى معظم دول العالم. بحيث أصبحت شاشة التلفزيون أو الكومبيوتر أو التليفون المحمول مجالاً لعرض الرسائل الإعلامية الصادرة من كافة الأنظمة الإعلامية في العالم من خلال شاشة واحدة. وهذا يدفع تلك الأنظمة المختلفة إلى التنافس من أجل جذب أكبر نسبة من المشاهدين نحو رسائلها الإعلامية. وبالتالى محاولة إنتاج رسائل إعلامية ذات طابع عالمى وإنسانى لا تخاطب فئة بعينها، وإنما تخاطب المتلقى بصفته إنساناً موطنه العالم، الأمر الذي يساعد تدريجياً على نشأة ملامح لنظام إعلامى عالمى تندمج فيه الأنظمة الإعلامية العالمية.

علاوة على ذلك.. فإن ملاحظة التطور السريع الذي تلعبه شبكة الإنترنت يوضح أنها باتت بمثابة "مجتمعاً متكاملاً له عاداته وتقاليده بل ولغته الخاصة. مما سمح لبعض الباحثين أن يقرروا أن الإنترنت أصبحت التعبير الأمثل عن ثقافة ما بعد الحداثة"[1]، بالإضافة إلى أن سهولة التصدير المادي للكتب والمؤلفات

والأفلام السينمائية والتسجيلات الموسيقية مع اكتمال تطبيق اتفاقيات حرية التجارة، أو سهولة توزيعها وتبادلها إلكترونياً من خلال الإنترنت، وسهولة طبع الصحف في عدة دول بالعالم في وقت واحد. كل ذلك أدى وسيؤدي إلى امتداد النطاق المؤثر للنظم الإعلامية المختلفة إلى خارج حدودها وصولاً تقريباً إلى العالم ككل؛ مما يؤدي -بالاحتكاك والتنافس- إلى نشأة ملامح لنظام إعلامي عالمي ذو طابع إنساني عام يتجاوز الاختلافات والتنوعات الحضارية والثقافية.

ولكن في المقابل فإن تكتيكات العولمة للتشظي والتجزؤ والانقسام تدفع الأنظمة الإعلامية نحو التأكيد على انتماءاتها الحضارية والثقافية، خاصة في مجال محطات التلفزيون الأرضية والمحطات الإذاعية المحلية والصحف والمجلات المحلية. الأمر الذي يساعد على الاحتفاظ بنظم إعلامية محلية متعددة ومتنوعة في مقابل النشأة التدريجية لملامح نظام إعلامي عالمي، بالإضافة إلى بروز المواقع ذات الطابع المحلي على الإنترنت كرد فعل مضاد للمواقع ذات الطابع العالمي.

ويبرهن على هذا أن "أحد القوانين المعمول بها في دول الإتحاد الأوروبي هو أن يكون ٥١٪ من المواد الدرامية المعروضة تليفزيونياً من إنتاج أوروبي"[٢]. كما طالبت فرنسا بإقرار مبدأ «الاستثناء الثقافي» في اتفاقية الجات المنشئة لمنظمة التجارة

العالمية. وذلك لأنها اكتشفت أن "نصيب السينما الفرنسية في السوق الأمريكية ٠,٥٪ بينما نصيب المنتج السينمائي الأمريكي في السوق الفرنسية ٦٠٪ "[٣]. ولذلك فقد " أعلن وزير الثقافة الفرنسى السابق «جاك لانغ» بأنه خائف ويشكو من وقوع الشعب الفرنسى ضحية للاستعمار الثقافى الأمريكى "[٤].

وفي نفس إطار التأكيد على الطابع المحلي، انتهج النظام الإعلامي المصري سياسة إنشاء محطات تليفزيونية أرضية محلية بامتداد القطر المصري من الشمال إلى الجنوب، وبلغ عدد هذه المحطات ثماني محطات.

وحتى في مجال الإنترنت، فقد تمادت بعض الدول في "الخوف من الثقافات الأجنبية، وفي التزامها الأساسي تجاه الحفاظ على بيئة مواطنيها الاجتماعية ورقابتها. إذ أعلنت الصين وسنغافورة وإيران عن عزمها على رقابة الوصول للمواد المنشورة على الإنترنت"[٥] بالإضافة إلى كل من السعودية وأفغانستان. كما "صرح وزير المواصلات الصيني: أن الصين باعتبارها دولة ذات سيادة تمارس رقابتها على المعلومات... وإذا كنا سنرتبط بالإنترنت فإن هذا لا يعني الحرية المطلقة للمعلومات"[٦].

ولعل الأزمات المتلاحقة في السنوات الأخيرة؛ بين كل من حكومة الصين وشركة Google العالمية العملاقة تؤكد ذلك النهج.

- ثانياً: العولمة والمؤسسات الإعلامية:

تمثل المؤسسة الإعلامية الكيان الاقتصادي المهني الفني الذي تنضوي تحته الأنشطة الإعلامية الخاصة بجمع المعلومات ونشرها. وتكشف إستراتيجية العولمة للتوحد والتكتل والاندماج عن اتجاه المؤسسات الإعلامية إلى التوحد والاندماج ضمن مؤسسات أكبر لاستغلال الإمكانات التكنولوجية المتاحة لنشر وبث المواد الإعلامية على مستوى العالم. بينما تدفع تكتيكات العولمة للتشظي والتجزؤ والانقسام نحو نشأة مؤسسات إعلامية صغيرة ومتعددة توازي تعدد وتنوع جماعات وطوائف ومنظمات المجتمع المدني الصاعدة.

حيث أدى التقدم المطَّرِد في تكنولوجيا الاتصال الحديثة إلى اتساع الأسواق الاتصالية لتشمل الرقعة العالمية ككل. وهذا يدفع المؤسسات الإعلامية المتشابهة وظيفياً إلى الاتجاه التدريجى نحو «الاندماج الوظيفي» حيث باتت تتحد المؤسسات الصحفية - مثلاً- في اندماجات وظيفية والمؤسسات التلفزيونية في اندماجات أخرى.. وهكذا. كما يدفع المؤسسات الإعلامية غير المتشابهة وظيفياً، بل المتشابهة نوعياً إلى «الاندماج النوعي» في إطار اندماجات إعلامية نوعية ضخمة (صحفية تليفزيونية إذاعية). بالإضافة إلى اتجاه تلك الاندماجات الإعلامية النوعية إلى

«التكتل» مع اندماجات نوعية اتصالاتية واندماجات نوعية معلوماتية. وذلك في شكل تكتلات مؤسسية ضخمة (إعلامية اتصالاتية معلوماتية) تضم شركات الإعلام وشركات الاتصالات الهاتفية المحمولة والأرضية وشركات المعلوماتية المالكة لمواقع محركات البحث على شبكة الانترنت .

ويُعد هذا الملمح امتداداً للمسار الذي تتبعه الشركات كمنظمات اقتصادية في ظل الآثار الناجمة عن الأبعاد الاقتصادية للعولمة.

إن إستراتيجية العولمة للتوحد والتكتل والاندماج توضح أن المؤسسات الإعلامية " تتحول سريعاً لكي تصبح متعددة الجنسيات (وعابرة للقوميات) بشكل متزايد، وذلك في مجالات الملكية والتمويل والتنظيم والإنتاج والتوزيع والمحتوى... إلخ"[٧].

وفي المقابل، فإن تكتيكات العولمة للتشظي والتجزؤ والانقسام تعمل على نشأة مؤسسات إعلامية صغيرة متعددة التوجهات ومتنوعة الأهداف؛ وذلك انطلاقاً من التقدم التكنولوجي الذي أدى إلى توفير الإمكانية – للجماعات ومنظمات المجتمع المدني والطوائف – لنشر وترويج برامجها وأفكارها ودعاواها مستهدفة أعضاءها فقط أو جماهير المتلقين الآخرين، وذلك من خلال مؤسسات إعلامية صغيرة جداً، تكتفي بإصدار نشرة محدودة التوزيع، أو إنشاء موقع صغير أو مدونة أو صفحة على شبكة

الإنترنت، أو من خلال الإذاعات الضيقة النطاق Narrow-cast ذات المدى الجغرافي المحدود والتي تتوجه إلى جماعات الجماهير الأقل عدداً والأكثر تجانساً.

إن نظرةً على مئات آلاف المواقع على شبكة الإنترنت، تلك المواقع الخاصة بمجموعات النقاش في موضوعات محددة تتفاوت وتتنوع بتعدد وتنوع تلك المجموعات، أو الخاصة بالطوائف الدينية أو الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني المتعددة. أو مئات آلاف الجروبات وملايين الصفحات على موقع (الفيس بوك) وغيره من مواقع التواصل الاجتماعي. إن تلك النظرة توضح انقلاب " القوى التي صنعت المجتمع الجماهيري فجأة إلى قوى معاكسة. حيث القومية أصبحت إقليمية في التيار التكنولوجي المتقدم. وحيث تم استبدال بوتقة الانصهار وضغوطاتها بإثنية جديدة. أما وسائل الإعلام فأصبحت تنشر الثقافة اللاجماهيرية بدل الثقافة الجماهيرية "[٨].

إن كل ذلك يوضح أن حركة الاندماج والتوحد لتكوين مؤسسات إعلامية عملاقة وكبيرة تتواكب في ذات الوقت مع حركة تشظي وتفتت واسعة تنتج عنها آلاف من المؤسسات الإعلامية الصغيرة التي تخرج عن مجال نشاط واهتمام المؤسسات العملاقة. بحيث يترافق الاندماج مع التجزؤ والتوحد مع الانقسام. ذلك " أن العولمة تشجع التشظي إلى عدد من الجماعات مواز لعدد الهويات المرجعية "[٩]... كما أنها - بذات الوقت - تشجع الاندماج.

- ثالثاً: العولمة ووسائل الإعلام

تمثل وسائل الإعلام القناة التكنولوجية التي تقوم المؤسسات الإعلامية بنشر الرسائل الإعلامية من خلالها إلى جماهير المتلقين. وتعمل إستراتيجية العولمة للتوحد والتكتل والاندماج على الدمج التدريجي لكافة الوسائل الإعلامية في بنية هيكلية إلكترونية واحدة. بينما تؤدي تكتيكات التشظي والتجزؤ والانقسام إلى إنتاج هذه البنية الهيكلية المدمجة وفقاً لمدى واسع من التنوع فيما يتعلق بأساليب الاستخدام أو بنوعية التكنولوجيا المستخدمة.

حيث تؤدي إستراتيجية العولمة للتوحد والتكتل والاندماج إلى الدمج التدريجي لكافة وسائل الإعلام الإلكترونية والورقية في بنية هيكلية إلكترونية واحدة يمثلها الكومبيوتر المتعدد الأغراض أو التليفونات المحمولة. حيث يتحول الكومبيوتر ومعه التليفون المحمول تدريجياً في السنوات الأخيرة إلى وسيلة إعلامية اتصالاتية معلوماتية؛ من خلال استقبالهما للبث التليفزيوني والإذاعي، وعرضهما لملفات الفيديو للأفلام والمسرحيات المصورة والتسجيلات المسموعة، وعرضهما للمواقع الإلكترونية للصحف والدوريات والكتب. مما سيؤدى إلى إمكانية مطالعة كافة وسائل الإعلام في وسيلة واحدة هي الكومبيوتر أو التليفون المحمول

متعددا الأغراض، وإمكانية ممارسة كافة الأنشطة الاتصالية (الإعلامية الاتصالاتية المعلوماتية) من خلالهما.

وبالتالي، فإن وسائل الإعلام المتعددة، تتحول تدريجياً نحو الاندماج في بنية هيكلية واحدة يمثلها الكومبيوتر أو التليفون المحمول متعددا الأغراض.

وفي المقابل.. تؤدي تكتيكات العولمة للتشظي والتجزؤ والانقسام إلى إنتاج هذه البنية الهيكلية الإلكترونية المدمجة، وفقاً لمدى واسع من التنوع فيما يتعلق بأساليب الاستخدام أو فيما يتعلق بنوعية التكنولوجيا المستخدمة.

فعلى مستوى «أساليب الاستخدام» سيتم إنتاج هذه البنية الهيكلية الإلكترونية المدمجة في أشكال متعددة: ثابتة ومحمولة. حيث توضع الثابتة في المنازل ووسائل المواصلات (السيارات- الطائرات- السفن)، بينما تُستخدم المحمولة في كافة الأماكن المحتمل الوجود فيها. ولعل بدء تواري أجهزة الكمبيوتر المكتبية لتحل محلها أجهزة الكمبيوتر المحمولة (اللاب توب) يقدم المثال الأكبر على ذلك. كما أن التليفونات المحمولة تتقدم بمرور الوقت لكي تحل محل أجهزة اللاب توب، بحيث يصبح الكمبيوتر المحمول متنقلاً داخل المنزل، بينما التليفون المحمول متنقلاً خارجه.

وعلى مستوى «نوعية التكنولوجيا» المستخدمة، فإن الفيزيائيين يتوقعون أنه لن يمكن تصغير شريحة السليكون المستخدمة في الكومبيوتر إلى أقل من (٠,١ ميكرون) في الحجم. الأمر الذي سيؤدى إلى ظهور تكنولوجيات جديدة كبديل عن شريحة السليكون* تتمثل في استخدام «الجزيئات» ذاتها للحلول محل شريحة السليكون، أو استخدام جزيئات الـ «د. ن. أ» D.N.A التي ترمز إلى الأحماض النووية الأربعة بنواة الخلية الحية. بحيث يؤدى هذا إلى ظهور الكومبيوتر الجزيئى أو كومبيوتر الـ D.N.A.

وبالتالي فإن تنوع التكنولوجيات المستحدثة سيؤدى إلى تنوع الإمكانات التكنولوجية فيما يتعلق بسرعة معالجة البيانات والقدرة الفائقة على تخزينها وعرض الصور المجسمة والأصوات المتعددة الأبعاد. بحيث تتنوع تلك البنية الهيكلية الإلكترونية المدمجة - التي سيمثلها الكومبيوتر المتعدد الأغراض - في إمكاناتها التكنولوجية بناءً على نوعية التكنولوجيا المستخدمة فيها.

- رابعاً: العولمة وجماهير المتلقين

توضح الأبعاد الإعلامية للعولمة أن إستراتيجية العولمة للتوحد والتكتل والاندماج تؤدي إلى دمج قطاعات كبيرة من جماهير

---

* انظر: ميتشيو كاكو، رؤى مستقبلية (كيف سيغير العلم حياتنا في القرن الواحد والعشرين). ص ١٣٣ وما بعدها.

المتلقين على مستوى العالم تحت لواء رسائل اتصالية ذات مواصفات عالمية وإنسانية تبثها نظم إعلامية عملاقة ذات توجهات عالمية إنسانية أيضاً، الأمر الذي يساهم في تكوين رأي عام عالمي في القضايا العالمية الطابع. بينما تدفع تكتيكات العولمة للتشظي والتجزؤ والانقسام نحو تفكيك قطاعات جماهير المتلقين وفقاً لمجالات اهتماماتهم الخاصة أو انتماءاتهم المتنوعة، في القضايا الشخصية الطابع.

ولعل بطولة كأس العالم لكرة القدم، والتغطية الإعلامية لحرب تحرير الكويت، وحرب كوسوفو، وأحداث ١١ سبتمبر، وغزو أفغانستان، وغزو العراق، والحرب على لبنان، والحرب على غزة، ومراسم افتتاح وختام الدورات الأوليمبية، إن كل تلك الأحداث الدورية أو العارضة تجمع مليارات من سكان العالم حول شاشات التليفزيون أو الملايين منهم حول شاشات الكومبيوتر، بحيث تؤدي إلى دمج قطاعات كبيرة من المتلقين داخل دائرة اهتمام واحدة، على الرغم من تعدد الحضارات والثقافات.

فلقد أدى "الترابط الإعلامي بين مختلف أنحاء العالم بصورة لم تشهدها البشرية من قبل... إلى دخول قطاعات وشرائح جديدة من البشر في دائرة المشاركة المعرفية، من خلال المتابعة الإعلامية لمختلف الأحداث العالمية والقرارات المصيرية"[١٠].

علاوة على ذلك.. ففي إطار إستراتيجية العولمة للتوحد والتكتل والاندماج، لم تصبح القطاعات الكبيرة لجماهير وسائل الإعلام بمثابة ذرات معزولة ومتفرقة، بل أصبح لديها القدرة - من خلال القدرات التفاعلية الجديدة التي توفرها شبكات المعلومات - على تحقيق الترابط مع وسائل الإعلام، أو تحقيق الترابط بين أفراد الجماهير وبعضهم البعض. ذلك " أن الميزة الجوهرية للإلكترونيات الرقمية هي سهولة الترابط ، هذه ميزة لم تعرفها الاتصالات التقليدية ولا حتى الجيل الأول من التقنيات الرقمية"[11]. وذلك قبل أن تتشابك أجهزة الكومبيوتر لكي تشكل شبكة مترابطة باتساع العالم ككل.

وإذا كانت الجماهير التي تتفاعل من خلال شبكات المعلومات (الإنترنت حالياً والطريق السريع للمعلومات في المستقبل القريب) مازالت لا تمثل النسبة الأكبر من إجمالي عدد سكان العالم. إلا أن المنطق الاقتصادي لشبكات المعلومات يفرض ضرورة دمج قطاعات واسعة من جماهير المتلقين المتجولين بتلك الشبكات. وذلك لأن "هناك تكاليف ثابتة لتأليف المواد المعلوماتية. لذلك يتطلب الأمر من أجل جعلها منخفضة التكلفة وجود جمهور واسع... كذلك لن تدعم إيرادات الإعلانات الطريق السريع للمعلومات لو لم تتقبله أغلبية مناسبة من جمهور الناس. ولكي يكون ذلك هو واقع الحال، فإن السعر المحدد كمقابل للتوصيل سيتعين تحقيقه "[12]. ولعل الأرجح أن كافة التطورات الاندماجية

والتفاعلية في حقل قطاعات جماهير المتلقين ستساهم في نشأة رأى عام عالمي في القضايا ذات الاهتمام العالمي.

وعلى الجانب الآخر.. فإن تكتيكات العولمة للتشظي والتجزؤ والانقسام تؤدي إلى تفكيك وتشظي قطاعات جماهير المتلقين، وفقاً لمجالات اهتماماتهم الخاصة أو انتماءاتهم الثقافية أو الطائفية أو العرقية – في القضايا الشخصية الطابع – وذلك اعتماداً على تزاوج التكنولوجيا الرقمية مع تكنولوجيا وسائل الإعلام التقليدية، والتي أصبحت تتيح خدمات الفيديو عند الطلب vedio in demand أو خدمات التليفزيون المدفوع الأجر pay T.V، هذا بالإضافة إلى القدرات الفائقة التي توفرها شبكات المعلومات، والتى تتيح إمكانية تفاعلية واسعة تساعد على توفير تنويعة مهولة من الاختيارات التي تتلاءم مع عدد أفراد قطاعات جماهير المتلقين. وبالتالي يؤدي هذا إلى أن "تتحول الأنشطة الاتصالية من توحيد الجماهير Massification إلى تفتيت الجماهير Demassification ومن مركزية الاتصال إلى لا مركزية الاتصال"[١٣].

ولا شك بأن الثورات الشعبية العربية التي اندلعت مع مطلع عام ٢٠١١م ؛ في تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا ؛ توضح

بأن عولمة الاتصال كانت هي العامل الحاسم في تحريك تلك الثورات وانتشار زخمها داخلياً وخارجياً ؛ بحيث لعبت مواقع التواصل الاجتماعي مثل : الفيس بوك وتويتر واليوتيوب ؛ دوراً هاماً في التخطيط والإعداد والحشد لتلك الثورات ؛ بينما لعبت الفضائيات العربية والعالمية دوراً مؤثراً في توفير الانتشار والذيوع لتلك الثورات من خلال تغطيتها لحظياً . فمن خلال التزاوج ما بين الإعلام التلفزيوني الفضائي وشبكة الإنترنت ؛ أصبحت الفرصة متاحة لاختراق الحصار الإعلامي المفروض داخل بعض الدول ؛ اعتماداً على الإمكانية المتوفرة للجماهير للتصوير باستخدام التليفونات المحمولة ؛ ونشر تلك الفيديوهات والصور على مواقع اليوتيوب والفيس بوك وتويتر ؛ الأمر الذي يجعلها متاحة للفضائيات لتقوم بإعادة نشرها على شاشاتها .

ولعل التأصيل العلمي لدور العولمة الاتصالية في الثورات العربية ؛ سيمثل إضافة هامة إلى الدراسات الإعلامية التي ستظهر في الساحة العلمية خلال السنوات القادمة ؛ بحيث يوضح الدور الإيجابي والوجه المضيء للعولمة في إحدى تجلياتها الحاسمة الداعمة للتغيير والتحديث وهدم النظم التقليدية والاستبدادية .

• • • • •

هوامش الفصل الثالث

▪ المبحث الرابع

(١) السيد ياسين، الزمن العربي والمستقبل العالمي. ص ١٧٣.

(٢) محمود عوض، "تعقيب على ورقتي الجابري وبلقزيز عن: العولمة والهوية الثقافية"، في أسامة أمين الخولي (محرر)، العرب والعولمة (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية). ص ٣٢٩.

(٣) روجيه جارودى، أمريكا طليعة الانحطاط. ص ١١٤.

(٤) إياد شاكر البكري، عام ٢٠٠٠ حرب المحطات الفضائية. ص ٢٥٠.

(٥) مايكل ديرتوزوس، ماذا سيحدث (كيف سيغير عالم المعلومات الجديد حياتنا). ص ٣٥٣.

(٦) السيد ياسين، مرجع سابق. ص ١٧٩.

(٧) Mcquail, Denis, Mass Communication Theory (An Introduction). P. 134.

(٨) آلفين توفلر، حضارة الموجة الثالثة. ترجمة عصام الشيخ قاسم. ص ٢٥٢.

(٩) دومينيك فولتون، "مجتمع الإنترنت والوعود الزائفة"، مجلة الدراسات الإعلامية. ص ٥٧.

(١٠) عواطف عبد الرحمن، الإعلام العربى وقضايا العولمة. ص ٣٥.

(١١)و. رسل نيومان، مستقبل الجمهور المتلقي. ترجمة محمد جمول. ص ١٢٠.

(١٢)بيل جيتس، المعلوماتية بعد الإنترنت (طريق المستقبل). ص٤٠٦.

(١٣)حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات. ص ٢٥٢ بتصرف.

• • • • •

المبحث الخامس

العولمة و تشكيل الوعي الاجتماعي

مقدمة

تقود الأبعاد الإعلامية للعولمة في جانبها المؤدي للتوحد والتكتل والاندماج؛ إلى تنمية الاعتقاد بصحة التوجهات التي تتعامل مع النظم الإعلامية باعتبارها أحد أدوات الهيمنة والسيطرة – ومن ثم الاختراق الثقافي – على المستوى العالمي.

كما تقود الأبعاد الإعلامية للعولمة في جانبها المؤدى للتشظي والتجزؤ والانقسام؛ إلى تنمية الاعتقاد بصحة التوجهات التي تتعامل مع النظم الإعلامية باعتبارها أداة للتضليل والدعاية – ومن ثم تزييف الوعي – على المستويات الوطنية المحلية.

ولا يمكن التأكد من صحة هذه التوجهات إلا من خلال فحص نتائج النظريات التي اهتمت بدراسة تأثيرات وسائل الإعلام، وفحص الاتجاهات التي أبرزت النتائج السلبية المترتبة على هذه التأثيرات، وعرض أوجه القصور في هذه الاتجاهات إن وُجدت، ثم بيان مدى توسع أو اضمحلال القدرات المتاحة للنظم الإعلامية لتشكيل الوعي الاجتماعي في ظل الأبعاد الإعلامية لظاهرة العولمة.

▪ أولاً: نظريات التأثير الإعلامي وتشكيل الوعي الاجتماعي

أدت الجهود البحثية المعنية بدراسة تأثيرات وسائل الإعلام على الأفراد والمجتمع، إلى نشوء ما يُسمى بنظريات التأثير الإعلامي. ولقد ركزت كل نظرية من هذه النظريات على نوعية معينة من الآثار الناشئة عن التعرض لوسائل الإعلام " فهناك نظريات تركز على الآثار المباشرة والسريعة، بينما تركز نظريات أخرى على الآثار الطويلة أو غير المباشرة. وهناك نظريات تركز على آثار الإعلام على القيم والاتجاهات والسلوك، بينما تركز نظريات أخرى على التأثيرات على المجتمع والثقافة والمنظمات الاجتماعية... وتعكس مراحل تطور بحوث التأثير مستوى تطور أدوات ومناهج البحث في العلوم الاجتماعية ووضعية الإعلام كعلم آخذ في التبلور. كما تعبِّر صراحة أو ضمناً عن خصوصية المجتمعات الغربية، وخاصة المجتمع الأمريكي في تطوره خلال القرن العشرين...ففي هذا السياق تمت الدراسات الإعلامية وبحوث التأثير، وخضعت تحديداً لمناخ وآليات الحملات الإعلامية. لذلك تبدو ملاحظة «دينس ماكويل» صحيحة، حول كون أغلب ما كُتب عن آثار وسائل الإعلام قد جاء لنا من نتائج بحوث ارتبطت بالحملات الإعلامية أو بفرضيات مواقف الحملة، رغم أن الحملة ليست هي الشكل الشائع لعمل وسائل الإعلام، كما لا تمثل خبرة معتادة للجمهور "[1].

وقد بدأت نظريات التأثير بنظرية الآثار الموحدة لوسائل الإعلام، والتي كانت تتعامل مع الرسائل الإعلامية باعتبارها طلقات سحرية موحدة التأثير طالما تعرض لها أفراد الجمهور المعزول كل منهم عن الآخر. ثم تطورت إلى نظريات التأثير الانتقائي، التي برزت كنتيجة لتطور أطر التحليل الاجتماعي والنفسي، وتفاوتت وفقاً لها آثار وسائل الإعلام استناداً إلى الفروق الفردية بين الجماهير، أو نظراً لانقسام الجماهير إلى فئات اجتماعية تتمايز كل منها عن الأخرى، أو بسبب اكتشاف تدفق الاتصال على مرحلتين - بل وأكثر من مرحلة - وما أدى إليه ذلك من " التعرف على الدور المؤثر للاتصال الشخصي بقادة الرأي في المجتمعات المختلفة، ودور الشبكات الاجتماعية التفسيرية المعقدة التي يتدفق خلالها الاتصال عبر عدة مراحل، يتم عبرها المشاركة والنقاش في المعلومات بين أشخاص متساوين "[٢].

وبالتالي.. فقد " كان التحول من نظرية الآثار الموحدة «الطلقة السحرية» التي تفترض تأثير رسائل الاتصال على أفراد الجمهور بشكل موحد ومتماثل، إلى مفهوم نظريات التأثير الانتقائي التي تتبنى الآثار غير المباشرة لوسائل الإعلام، كان تحولاً من مفاهيم بسيطة نسبياً إلى مفاهيم مركبة. فبدلاً من افتراض (المنبه / الاستجابة) أو السبب والأثر، أصبح لدينا متغيرات وسيطة متداخلة بين المنبه والاستجابة تتمثل في كل العوامل النفسية والاجتماعية التي تميز الأفراد داخل المجتمع وتتحكم في تأثرهم وتفسيراتهم للوسائل الإعلامية.. وذلك وفقاً

لأربع قواعد أساسية تتحكم في سلوك أفراد الجمهور تجاه وسائل الإعلام، وتتعلق هذه القواعد بـ (الاهتمام الانتقائي أو التعرض الانتقائي – الإدراك الانتقائي – التذكر الانتقائي – السلوك الانتقائي) وهي جميعاً تقع في بؤرة نظريات التأثير الانتقائي لوسائل الإعلام "[٣].

ولكن رغم التأثيرات الانتقائية لوسائل الإعلام، فإن درجة هذا التأثير من حيث القوة أو الاعتدال تباينت بشأنها الاتجاهات، ولذلك ظهرت نظريات التأثير القوى ونظريات التأثير المعتدل لوسائل الإعلام.

حيث تقرر نظريات التأثير القوى " أن لوسائل الاتصال الجماهيرية تأثيرات قوية – خاصة على المستوى القومي – إذا ما تم استخدام هذه الوسائل في إطار حملات إعلامية منظمة حسب المبادئ الأساسية للاتصال، والتي تتمثل في إعادة الرسالة الإعلامية على مدى زمني معين (التكرار)، والتركيز على جمهور معين تستهدفه الرسالة الإعلامية، وتحديد الأهداف بعناية لكي يقوم القائم بالاتصال بإنتاج رسائل منسجمة مع هذه الأهداف "[٤].

أما نظريات التأثير المعتدل " فتدرس التأثيرات بعيدة الأمد لوسائل الإعلام وتفترض أن تلك التأثيرات – في ظل ظروف معينة – تتنوع ما بين القوة والضعف"[٥].

ولقد انعكس هذا التطور المتلاحق في نظريات التأثير الإعلامي على الفهم العلمي لطبيعة الدور الذي تلعبه جماهير وسائل الإعلام في عملية الاتصال الإعلامي، حيث تطورت من "مفهوم المتلقي السلبي،

إلى مفهوم المتلقي العنيد، إلى المتلقي الواثق من نفسه، ثم إلى المتلقي النشيط.... ولذلك اقترحت بحوث التأثير الاهتمام بالآثار المعرفية لا الآثار الإقناعية، والتمييز بين التعرض لوسائل الإعلام والانتباه للمضامين الإعلامية، حيث إن المتلقي قد يتعرض بحكم العادة لوسائل الإعلام دون أن يهتم بما تقدمه من أخبار عن الشئون العامة "[٦].

ولقد أدى هذا الاهتمام بالآثار المعرفية لوسائل الإعلام إلى بروز «نظريات المعرفة من وسائل الإعلام»، ومن أهم هذه النظريات " نظرية التماس المعلومات Information seeking التي تفترض أن التعرض الانتقائي للأفراد يجعلهم يختارون المعلومات التي تؤيد اتجاهاتهم الراهنة. ونظرية فجوة المعرفة Knowledge gap التي تفترض أن تدفق المعلومات من وسائل الإعلام داخل النظام الاجتماعي يؤدي إلى جعل فئات الجمهور ذوي المستوى الاقتصادي الاجتماعي المرتفع يكتسبون هذه المعلومات بمعدلات أسرع من الفئات ذوي المستوى الاقتصادي الاجتماعي المنخفض، وبالتالي تتجه فجوة المعرفة بين فئات الجمهور المختلفة إلى الزيادة بدلاً من النقصان. ونظرية تحليل الإطار الإعلامي Framing Analysis التي تفترض أن الأحداث لا تنطوي في حد ذاتها على مغزى معين، وإنما تكتسب مغزاها من خلال وضعها في إطار Frame يحددها وينظمها ويضفي عليها قدراً من الاتساق، من خلال التركيز على بعض جوانب

الموضوع وإغفال جوانب أخرى، فالإطار الإعلامي هو تلك الفكرة المحورية التي تنتظم حولها الأحداث الخاصة بقضية معينة "[٧].

وتنبع واقعية التعامل مع الآثار المعرفية لوسائل الإعلام من النتائج المتراكمة لبحوث التأثير الإعلامي على مدى العقود الماضية، والتي لم تستطع أن تحدد آثاراً حتمية يمكن أن تنتج عن التعرض لوسائل الإعلام، وإنما هي آثار يرتبط احتمال تحققها بالعديد من الظروف المصاحبة. ولذلك يظل الإطار الشهير الذي وضعه «برنارد ولسون» عام ١٩٤٨ صادقاً تماماً، والذي ينص على أن " بعض أنواع الاتصال لبعض أنواع القضايا تؤدى إلى اهتمام بعض البشر بمحتوى وسائل الإعلام في ظل بعض الظروف مما ينتج عنه بعض أنواع الأثر "[٨].

حيث أثبتت البحوث المتراكمة لدراسة تأثيرات وسائل الإعلام، أن هناك خمس حالات على الأقل يمكن أن تؤدى إلى إحداث تأثير ما لوسائل الإعلام وهي[٩]:

- أن تكون وسائل الإعلام هي السبب المباشر الوحيد لحدوث الأثر وهى حالة نادرة الحدوث.

- قد تكون وسائل الإعلام هي السبب في إحداث الأثر في حالة وجود عوامل وسيطة.

- قد تكون وسائل الإعلام هي العامل الوسيط وعوامل أخرى هي السبب في إحداث التأثير.

- قد تكون وسائل الإعلام سبباً ضرورياً لكنه ليس كافياً لإحداث الأثر.

- قد تكون وسائل الإعلام سبباً كافياً لكنه ليس ضرورياً لإحداث الأثر.

ولهذا فإن " النتائج المتراكمة عبر خمسة عقود من البحث العلمي المنهجي.. تبين أن جمهور وسائل الإعلام.. ليس عاجزاً. وأن وسائل الإعلام ليست طاغية. وأن النظرية الناشئة حول تأثيرات الإعلام المشروطة والمتواضعة، تساعد على وضع الدورة التاريخية للخوف الأخلاقي من وسائل الإعلام الجديدة ضمن التصور الصحيح... فقد تبين أن مؤثرات الإقناع تُكبَح عن طريق دفاعات معرفية، يتمتع بها أولئك الذين أولوا الموضوع بعض التفكير بشكل مسبق وتوصلوا إلى تكوين قناعات عقلية.. فالناس لا يتلقون الرسائل لمجرد تخزينها على صفحة معرفية ملساء،والأفراد يعتمدون على معرفتهم المنظمة المسبقة في تفسير وتكوين مغزى المعلومات والرسائل الواردة إليهم"[١٠].

وبالتالي فإن معاينة التأثير الإعلامي تبدو عملية شديدة التعقيد، نظراً لتداخل العديد من الظروف والعوامل المحيطة بالمتلقين مع مضمون الرسائل الإعلامية المنشورة خلال وسائل الإعلام. الأمر الذي يجعل من معاينة الأثر المعرفي أو المعرفة المنقولة بمثابة الوسيلة الأقرب إلى الواقعية، والنتيجة القابلة للقياس. في حين يبدو تحديد الأثر الإقناعي بمثابة محاولة تحتاج - حتى يُكتب لها النجاح - إلى أفراد تمت مراقبة ماضيهم بكافة أبعاده، حتى يمكن التفرقة بين الآثار الناشئة عن وسائل الإعلام والآثار الناشئة عن المؤثرات العديدة الأخرى.

▪ ثانياً: تشكيل الوعي الاجتماعي
في ظل أطروحات «النظريات النقدية» و«مدرسة التبعية»
(تزييف الوعي والاختراق الثقافي):

تتبنى النظريات النقدية الاتجاه الذي يؤمن بالتأثير القوي لوسائل الإعلام، ولكن من وجهة النظر الماركسية. وتتمثل هذه النظريات في الاتجاهات التالية[11]:

(١) اتجاه مدرسة فرانكفورت: وهى إحدى المدارس التي قامت مبكراً على فكرة الماركسية الجديدة اعتباراً من عام ١٩٢٣ بفرانكفورت، وترى أن ما تقدمه وسائل الإعلام عبارة عن أعمال وضيعة أو تشويه للأعمال الراقية بهدف إلهاء الناس عن البحث عن الحقيقة. فمن خلال التجارة العالمية والثقافة الجماهيرية ينجح الاحتكار الرأسمالي في تحقيق أهدافه.. وترسيخ الأفكار الخاصة بسيطرة الطبقة المالكة أو المهيمنة على المجتمع بمفهومه الرأسمالي.

(٢) اتجاه يتبنى معطيات النظرية الثقافية النقدية: التي ترى أن وظيفة وسائل الإعلام ودورها الثقافي يتمحور في دعم الهيمنة Hegemany لمن هم في مراكز القوة.

(٣) اتجاه يتبنى توجهات نظرية الاقتصاد السياسي: التي اهتمت بدراسة سيطرة الصفوة على المؤسسات الاقتصادية مثل البنوك والأسواق.. وكيفية سيطرة تلك المؤسسات الاقتصادية على المؤسسات الاجتماعية ومنها وسائل الإعلام ودفعها لتحقيق أهدافها ومصالحها الاقتصادية.

وإذا كانت النظريات الثلاث السابقة تتبنى الرؤية النقدية التي توضح أن الممارسات الإعلامية في الدول الرأسمالية ما هي إلا ممارسات من أجل تزييف الوعي وتضليله على المستوى الوطني المحلي الداخلي.. فإن الاتجاه الذي تمثله «مدرسة التبعية الإعلامية والثقافية» يوضح أن الممارسات الإعلامية في الدول الرأسمالية لا تقتصر على عملية تزييف الوعي في الداخل، بل تمتد لكي تمارس الاختراق الثقافي الإعلامي على مستوى العالم مستهدفة دول الجنوب الفقير أو النامي. " ولقد خرجت مدرسة التبعية الإعلامية والثقافية من قلب المجتمع الأمريكي.. ثم ضمت نفراً من الأساتذة والباحثين الإعلاميين الذين يمثلون الجناح الراديكالي في المدرسة الغربية. وقد انبثق اهتمامهم بقضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، انطلاقاً من الدراسات الهامة التي قدمتها مدرسة التبعية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية، وبعض الدراسات التي قدمتها المدرسة الاشتراكية في الإعلام، فضلاً عن الدراسات التي قدمها البروفيسور الأمريكي «هربرت شيللر» عن الاستعمار الثقافي والإعلامي مستعيناً بوقائع وتطورات التجربة الأمريكية في الإعلام "[١٢].

وتوضح مدرسة التبعية، أن التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث تتم من خلال عدد من الآليات، ويمكن ملاحظتها في العديد من المظاهر. وذلك على النحو التالي:[١٣]

" حيث تتمثل آليات التبعية الإعلامية الثقافية في وكالات الأنباء العالمية والشركات المتعددة الجنسيات والإعلانات. بينما تتمثل مظاهر التبعية الإعلامية والثقافية في: (١) التبعية التكنولوجية: من خلال الاعتماد الجزئي أو الكلي على المجتمعات المتقدمة في كل ما يتعلق بالبنى الأساسية للاتصال. (٢) التبعية الثقافية: التي تتمثل في السيطرة الثقافية التي تتخذ شكل الاعتماد من جانب الدول النامية على المواد الإعلامية المستوردة، التي تعكس قيم وأساليب الحياة الأجنبية، مما يهدد الذاتية الثقافية لشعوب العالم الثالث. (٣) التبعية الإعلامية: من خلال الاختلال الهائل في التدفق الإعلامي على مستوى العالم، والذي يأخذ اتجاهاً واحداً – في الغالب الأعم – من الشمال إلى الجنوب. (٤) التبعية في مجال البحوث الإعلامية: من خلال اعتماد البحوث الإعلامية في أغلب دول العالم الثالث على النظريات والمناهج التي نشأت في الدول الغربية، ومحاولة تطبيقها على دول العالم الثالث رغم اختلاف الخلفيات التاريخية والاجتماعية ".

ولعله من الواضح أن الأبعاد الإعلامية للعولمة يمكن استثمارها من جانب المؤيدين للنظريات النقدية ومدرسة التبعية للتأكيد على دور وسائل الإعلام في تزييف الوعي داخلياً والاختراق الثقافي خارجياً،

ليس على مستوى العالم الثالث فحسب، بل وعلى مستوى دول العالم المتقدم أيضاً. بحيث لم يعد الاختراق الثقافي " حكراً على الدول النامية الضعيفة أو قصراً عليها وإنما أصبح -في بعض أشكاله ومظاهره- ظاهرة عالمية، أو بالأحرى هماً عالمياً تشكو منه الدول الأوربية ذاتها"[١٤]. ولقد أثيرت المخاوف من الاختراق الثقافي " في كل من إيطاليا وهولندا وفرنسا وفنلندا والدنمارك. وأعربت الحكومة الفرنسية صراحة عن مخاوفها مما أسمته بإمبريالية اللغة الإنجليزية. بينما أعربت الحكومة الإيطالية عن مخاوفها من الاستعمار الثقافي. ولم تقف الحكومات الأوربية عند حد الإعراب عن قلقها من خطر البرامج الأجنبية على هوياتها الثقافية، ولكنها اتخذت إجراءات ملموسة لوقف هذا الخطر. حيث أصدرت فرنسا تشريعاً يقضى بألا تزيد نسبة البرامج الأجنبية في محطات الكوابل عن ثلاثين في المائة من إجمالي البرامج. كما تشجع الحكومة الفرنسية اتحاداتها المعنية وصناعاتها الثقافية على إنشاء تكتلات إعلامية تستطيع مواجهة الإنتاج الضخم للشركات الأمريكية (ولقد صممت فرنسا على صياغة مبدأ الاستثناء الثقافي ضمن اتفاقيات الجات لحماية الخصوصيات الثقافية). كما تبذل الحكومة الهولندية جهودها منذ عام ١٩٨٧ لإدخال تشريعات على قوانينها لتحديد نسبة المواد القومية التي يجب تضمينها في برامج الإذاعة والتليفزيون. كذلك اقترحت الحكومة الفنلندية ألا يقل الحد الأدنى من البرامج الفنلندية على شبكات الكوابل عن ٤٠٪ من إجمالي البرامج "[١٥].

بالإضافة إلى ذلك.. فقد " أورد النقاد الغربيون مجموعة من النتائج تتعلق بالثقافة المشوشة من قبل المحطات الفضائية تتركز في:
(١) ترسيخ قيم الامتثالية (٢) القضاء على التنوع الثقافي في المجتمع من خلال تقليل فرص التعرض لوسائل الإعلام الأخرى الأكثر عمقاً كالكتب والمطبوعات وقصر التعرض على الثقافة التليفزيونية. (٣) خلق مجتمع استهلاكي من خلال ترويج الفضائيات للسلع ذات الطابع التجاري المرتبطة بالإنتاج الرأسمالي"[١٦].

▪ ثالثاً: العولمة ونظريات تشكيل الوعي الاجتماعي في النظم الإعلامية الراهنة (رؤية نقدية):

يصبح من الهام – في ظل الأبعاد الإعلامية للعولمة – العمل على المراجعة النقدية للأطروحات التي قدمتها نظريات تشكيل الوعي الاجتماعي، وذلك لإعادة تقييم نتائجها في ضوء التغيرات التي تطرحها ظاهرة العولمة، وتتحدد تلك المراجعة النقدية في البنود التالية:

(١) رغم النتائج الإمبريقية التي توصلت إليها بحوث نظريات التأثير المعتدل لوسائل الإعلام حول تأثيرات وسائل الإعلام المشروطة والمتواضعة الناشئة عن الأساليب الانتقائية في التعرض والإدراك والتذكر. وتطور خبرة المتلقي في التعامل مع وسائل الإعلام من المتلقي السلبي، وصولاً إلى المتلقي النشيط. إلا أن تلك البحوث اعتمدت في معظم نتائجها على المتلقين في الدول الغربية المتقدمة التي تحظى بمساحة كبيرة من حرية التعبير، الأمر الذي كفل للمتلقين في تلك الدول خبرة التعامل مع الآراء المتعددة والاتجاهات الفكرية المتنافسة. وبالتالي تراكمت لديهم الخبرات الإعلامية التي تكفل القدرة على الاختيار وتكوين المواقف ومن ثم التعامل النشط غير السلبي مع ما تقدمه وسائل الإعلام.. ولكن الأمر يختلف تماماً في دول العالم الثالث ذات النظم الإعلامية الموجهة التي تفتقر إلى الآراء المتعددة والاتجاهات الفكرية المتنافسة، والتي غالباً ما يسود فيها الاتجاه الواحد الذي يعبِّر عن توجهات السلطة الحاكمة. وبالتالي تفتقر جماهير وسائل الإعلام في هذه النظم الإعلامية الموجهة؛ إلى القدرة على التعامل النشط مع الآراء المتعددة التي لا توجد أصلاً في هذا المناخ الذي يتسم بالجمود الفكري. ولذلك فإن النتائج الإمبريقية التي توصلت إليها بحوث نظريات التأثير المعتدل لوسائل الإعلام، لا تنطبق على المتلقين بالنظم الإعلامية الموجهة، نظراً لنجاح تلك النظم في تزييف وعي جماهيرها. ورغم ما تطرحه التطورات الهائلة في تكنولوجيا الاتصال

من تجاوز الرسائل الإعلامية الأجنبية للقيود المعرفية المجتمعية أو للحدود الجغرافية في تلك الدول ذات النظم الإعلامية الموجهة، إلا أن حاجز اللغة يجعل من الرسائل الإعلامية – التي تتخطى تلك الحواجز – بلا جدوى لعدم إمكانية فهمها من غالبية المتلقين، بالإضافة إلى محدودية اهتمام تلك الرسائل الإعلامية التي تتخطى الحدود الجغرافية بالقضايا الوطنية المحلية اليومية بدول العالم الثالث، نظراً لكونها تصدر عن نظم إعلامية أجنبية تهتم في المقام الأول بقضايا الدول التي تنتمي إليها. وإلى أن يتم تحطيم حاجز اللغة باستخدام الترجمة الآلية الفورية للغات، فإن تزييف وعي المتلقين بدول العالم الثالث سيظل قائماً باستخدام نظم الإعلام الموجهة بتلك الدول، وبالتالي لن تنطبق على هؤلاء المتلقين نتائج الدراسات الإمبريقية التي توصلت إليها بحوث نظريات التأثير المعتدل لوسائل الإعلام.

(٢) وقعت كل من النظريات النقدية ومدرسة التبعية في نفس الخطأ الذي وقعت فيه نظريات التأثير المعتدل لوسائل الإعلام، وذلك من خلال تعميم الآثار القوية لوسائل الإعلام بالنظم الإعلامية الموجهة وتطبيقها على جماهير وسائل الإعلام بالنظم الإعلامية الحرة. وبالتالي أدى ذلك إلى تجاهلها لما أثبتته الدراسات من تطور طبيعة الجمهور – بالنظم الإعلامية الحرة – من مفهوم المتلقي السلبي إلى المتلقي العنيد أو النشيط، الأمر الذي يجعل من مفهوم التأثير الحتمي لوسائل الإعلام بالنظم الإعلامية الحرة مفهوماً غير علمي وغير واقعي. حيث أثبتت

الأبحاث في تلك النظم الحرة " أن الجماهير ينشئون معانيهم الخاصة من تفسيراتهم للنصوص الإعلامية، وهم غالباً ما يقاومون التفسيرات المفضلة التي توحي بها تلك النصوص "[١٧]. وهذا يؤكد أن الخطأ الذي يقع فيه منظرو مدرسة التبعية والنظريات النقدية ينبع من " أنهم يؤسسون نتائجهم على تحليل النصوص بدون الإشارة عملياً إلى قُراء تلك النصوص... حيث لا يبدو أن يخطر لهؤلاء المنظرين أن المتلقي ربما قد لا يكون أقل قدرة من الخبراء على: إصدار الإحكام – الفطنة – الشك – حاسة إدراك الاتساق – تقدير ما هو مجرد قصة صحفية أو موضوع تلفزيوني – أو حتى يكون لديه شبه شك ماركسي في المنظمات والمؤسسات الرأسمالية.. إن مثل هذه القدرات لو تم تصوُّر امتدادها إلى المتلقين – ما عدا المعتوهين وغير النقديين منهم – فإن وسائل الإعلام ببساطة لن تحقق مهمتها في الهيمنة "[١٨].

وهذا ما أكدته دراسة «بيكر، كيمبرلى» حول «المراهقون والمعاني المستقاة من التليفزيون» حيث " أثبتت الدراسة عدم اكتساب المراهقين – وهم من الفئات العمرية القابلة للتأثر بدرجة أكثر من الفئات العمرية الأكبر – لأية معلومات جديدة تُشكِّل أو تُغيِّر معتقداتهم الكائنة. فالمشاركون في الدراسة كانوا موحدين تقريباً في استخدامهم وسائل الإعلام لتعزيز قيمهم ومعتقداتهم التي جلبوها معهم قبل المشاهدة.. حيث فرق هؤلاء الأفراد الصغار سناً بوضوح بين المواد الإعلامية التي يرونها في التليفزيون وبين الحياة الواقعية،

وذلك من خلال استخدامهم للتليفزيون لمقارنة أنفسهم وخبراتهم بحياة ووضع الشخصيات التمثيلية التي أدركوها كمجرد خيال.. وبهذا كان المراهقون المبحوثون مشاهدين نشطين يميلون لمعالجة مضمون العرض الذي يشاهدونه، حيث أخذوا عصا البلياردو من الشخصيات المُشاهَدة، وكونوا أحكامهم عن السلوك الجيد والرديء تبعاً لمعتقداتهم الخاصة، والنتيجة هي تعزيز معتقداتهم الكائنة "[١٩].

وهذا يوضح أن جمهور وسائل الإعلام بالنظم الإعلامية في الدول المتقدمة قد كوِّن مهارة لا بأس بها في "تنظيم وانتقاء واستخلاص المعلومات من خلال إستراتيجيات ناجحة من الاهتمام الجزئي"[٢٠] مما يجعل مهمة تزييف الوعي أو الاختراق الثقافي مهمة تزداد صعوبة يوماً بعد آخر بسبب تنامى الخبرات الإعلامية للمتلقين في الدول المتقدمة.

(٣) إن الأبعاد الإعلامية للعولمة – والتي يتلازم فيها التكتل والتوحد والاندماج مع التشظي والتجزؤ والانقسام – توضح على عكس توجهات النظريات النقدية ومدرسة التبعية، عدداً من التطورات الإيجابية التي طرأت على الساحة الإعلامية، وقللت بالتالي من قدرة النظم الإعلامية العالمية على ممارسة أساليب الاختراق الثقافي الناتجة عن سريان الاتصال في اتجاه واحد من الشمال إلى الجنوب. حيث بدأت تترسخ أقدام عدد من دول الجنوب في مجال إنتاج أو تصدير المواد

الإعلامية (الإخبارية والبرامجية والدرامية) على مستوى العالم " وهذه التعددية الثقافية تعنى تنوع منتجي المواد الإعلامية وتعدد اتجاهات التدفق الثقافي "[٢١].

ولقد أثبتت العديد من التجارب في الكثير من البلدان " أن الجمهور يقبل أكثر على الإنتاج التلفزيوني الوطني، وأنه إذا تم تطوير البرامج الوطنية فإنه لن يحتاج إلى البديل الأجنبي - خاصة - إن كان هذا البديل بلغة أجنبية "[٢٢]. ذلك أنه من " المعروف أن سوق الأفكار ليست من الأسواق التي تتدفق فيها الصادرات بسهولة. فإذا تساوت الأمور يختار المستهلكون السلع الفكرية المحلية لأنها تتمتع بمزايا كثيرة تجعلها مفضلة على السلع الفكرية المستوردة "[٢٣].

علاوة على ذلك.. فإن العدد الضخم من القنوات الفضائية والمواقع الإلكترونية التي انطلقت من كافة الدول، قد أدى إلى تعزيز مفهوم التعددية الإعلامية الذي يختصر بلاشك من مفهوم الاختراق الثقافي من خلال إتاحة فرصة عريضة لعرض العديد من الرسائل الإعلامية المعبِّرة عن اتجاهات متنوعة. ولعل تجربة «قناة الجزيرة القطرية الفضائية» خلال الحرب في أفغانستان ٢٠٠١، وتجربتها والقنوات العربية الأخرى خلال الحرب على العراق ثم لبنان ثم غزة؛ ثم تغطيتها للثورات العربية؛ لعلها توضح المدى الذي وصل إليه التعدد الإعلامي في التعامل مع الأحداث العالمية.

(٤) إن فاعليات شبكات المعلومات (الإنترنت حالياً والطريق السريع للمعلومات مستقبلاً) تقلل إلى حد كبير من صحة التفسيرات التي تطرحها النظريات النقدية ومدرسة التبعية حول تزييف الوعي أو الاختراق الثقافي. حيث تتيح تكنولوجيا الشبكات الفرصة لكافة الثقافات والجماعات للإعلان عن نفسها دون تكبُّد النفقات الباهظة الناشئة عن تكاليف إنشاء القنوات التلفزيونية الفضائية أو المؤسسات الصحفية. الأمر الذي سيضمن تدريجياً عدم سيطرة ثقافة واحدة مهيمنة على ساحة الأفكار في العالم، ويوفر الفرصة لعرض التنوع الثقافي العالمي عبر مدى البث الواسع واللا نهائي لشبكة الإنترنت. وهذا يوضح تقادم المبررات التي كانت تستند إليها النظريات النقدية ومدرسة التبعية في تأكيدها للاختراق الثقافي، انطلاقاً من سريان الاتصالات العالمية في اتجاه واحد من الشمال إلى الجنوب، وعدم تناسب تلك المبررات مع مستحدثات العصر الحالي. وذلك لأن شبكات المعلومات أتاحت الفرصة للاتصالات العالمية كي تسري من وإلى كافة الاتجاهات، وذلك عبر نطاق البث العريض للإنترنت المتوفر لكل الثقافات لكي تمارس من خلاله الإرسال والاستقبال في نفس الوقت.

(٥) إن النظريات النقدية ومدرسة التبعية، دأبت على تصوير المضمون الثقافي للرسائل الإعلامية الأجنبية باعتباره يمثل خطراً في حد ذاته، لمجرد كونه مضموناً أجنبياً صادراً عن ثقافة أخرى، وذلك دون الاستناد إلى أية نتائج علمية تجريبية مؤكدة توضح ماهية الأخطار التي يتعرض

لها المتلقي عند تعرضه لرسائل إعلامية صادرة عن ثقافات أخرى. ولعل ذلك إن دل على شيء، فإنما يدل على التعامل مع الثقافات باعتبارها كيان جامد غير قابل للتطور والامتزاج بالثقافات الأخرى. وأن كل ثقافة ينبغي أن تظل معزولة عن باقي الثقافات خوفاً من خطر فقدان الهوية والمرجعية. الأمر الذي يؤدي إلى أن تنغلق كل ثقافة على ما بها من سلبيات دون أدنى محاولة للتعرف على تلك السلبيات في مرآة الثقافات الأخرى.

ولعل الواقع العالمي هو أهم دراسة تجريبية يمكن الاستناد إليها للرد على الدعاوى الخاصة بأخطار الاختراق الثقافي. فالدول المتقدمة على مستوى العالم هي الدول التي انتهجت سبيل الانفتاح الثقافي على كافة الثقافات، مثل (الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول الاتحاد الأوروبي..). أما الدول التي انتهجت ممارسات الانغلاق الثقافي فقد انهارت وتفككت مثل (الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية). ولعل الواقع يمنحنا القدرة على التنبؤ بأن الصين لن تفلت من هذا المصير لو استمرت السيطرة الاستبدادية للحزب الشيوعي عليها. إذ إن النظام الثقافي المغلق هو الذي يكون ضعيفاً أمام الرسائل الإعلامية الأجنبية. والدليل الأكبر على ذلك يتمثل في حقيقة أن البث الإذاعي كان يمتد من أوربا الشرقية إلى أوربا الغربية وبالعكس، ولكن الرسائل الإعلامية الغربية هي التي كسبت الجولة لصدورها من ثقافات منفتحة إلى ثقافات منغلقة ضعيفة.

ورغم ما يؤكده الواقع العالمي من أن الانفتاح الثقافي الناتج عن السياسات الديمقراطية هو السبيل للتقدم، إلا أن الكثير من الأدبيات الإعلامية التي اقتبست أطروحاتها من كتابات النظريات النقدية ومدرسة التبعية، مازالت تصر على التحذير من الأخطار المؤكدة للاختراق الثقافي على القيم والمعتقدات.. إلخ، وذلك رغم عدم الإثبات العلمي التجريبي المؤكد لصحة كافة هذه الأخطار المزعومة، فلقد أثبتت معظم الدراسات " أن وسائل الإعلام تقوم بتدعيم المعتقدات الموجودة بالفعل لدى المتلقين، وذلك نتيجة لاتجاه البشر الطبيعي لحماية أنفسهم من خلال التعرض الانتقائي والإدراك الانتقائي والتذكر الانتقائي"[٢٤]. ولعل أهم المعتقدات الراسخة في فطرة الإنسان، نزوعه إلى الحرية، وكراهيته للاستبداد.

وبالتالي.. فإن مفاهيم الاغتراب الثقافي وتلاشي الهوية القومية وخلخلة القيم، كلها مفاهيم فضفاضة لا تصمد أمام التحليل العلمي المتعمق. إذ إن محاولة التحدث عن الجوانب السلبية للاختراق الثقافي - إن وُجدت على سبيل الفرض - تثير تساؤل هام حول تجاهل الجوانب الإيجابية للاختراق الثقافي؛ والتي لابد أن توجد في أي ثقافة وافدة بجوار الجوانب السلبية. وإذا كان الأمر متعلقاً بالثقافة الغربية أو الأمريكية فإن قيم الحرية والفردية ومفاهيم الديمقراطية واحترام العلم تبدو جوانب إيجابية تطمح أية ثقافة في تبنيها والالتزام بها... ولا يمكن تفسير هذا التجاهل الذي وقعت فيه الدراسات النقدية

ودراسات مدرسة التبعية إلا لأنها " كثيراً ما اكتفت بتقويم الآثار انطلاقاً من تحليل المُنتَج الإعلامي تحليلاً أحادى البعد، على اعتبار أن الثقافات المحلية مجرد وعاء متقبل لا حول له ولا قوة "[٢٥].

(٦) إن المواقف الدفاعية التي تنتهجها بعض الدول الأوربية أو الغربية ضد البث الأجنبي الوافد (وبخاصة الأمريكي) لا ينبغي الاستناد إليها باعتبارها أدلة على صحة التوجهات التي تبالغ في المخاطر المترتبة على الاختراق الثقافي الأجنبي، حيث إن تلك المواقف تنبع من منطلق المصالح الاقتصادية الصرفة لتلك الدول التي تحاول الاحتفاظ بموقع متقدم لشركاتها الإعلامية الوطنية سواء في السوق الإعلامية المحلية أو العالمية.

وإذا أخذنا فرنسا كمثال، فإن الصراع الفرنسي من أجل ترسيخ مبدأ الاستثناء الثقافي في اتفاقية (الجات) لم يكن نابعاً من أهداف ثقافية صرفة تسعى إلى حماية الخصوصيات الثقافية، بقدر ما هو نابع من مصالح اقتصادية صرفة تحاول فرنسا حمايتها. حيث " تقوم فرنسا بتأمين خدمة إعلامية مجانية عن طريق الأقمار الصناعية عند أجواء الإذاعات والتليفزيونات الأفريقية. كما أنها تبث ٢٥٠٠٠ ساعة سنوياً من البرامج المجانية، وهى أخيراً توزع أفلاماً فرنسية وتقدم إعانة مالية لـ ٨٠٪ من الأعمال السينمائية لأفريقيا الناطقة بالفرنسية "[٢٦]. ولا تفعل فرنسا كل ذلك إلا لضمان روابطها التاريخية مع تلك الدول الأفريقية التي كانت مستعمرات فرنسية سابقة، مما يؤدى إلى ضمان مصالحها

الاقتصادية المترتبة على تلك الروابط التاريخية، من خلال استئثار الشركات الفرنسية بغالبية فرص الاستثمار في هذه الدول.

ولعل دراسة قضايا الاختراق الثقافي دون تجاهل المصالح الاقتصادية للدول، يفسر الكثير من الممارسات الإعلامية والثقافية الدولية بغير لغة التآمر والغزو.. وما إلى ذلك من تعبيرات تفتقر كثيراً إلى الصحة والواقعية.

فالولايات المتحدة مثلاً لم تسع إلى إدخال حقوق الملكية الفكرية للمواد الإعلامية الثقافية ضمن اتفاقية الجات - بحيث تحظى تلك الحقوق بالحماية مثلها مثل باقي السلع والخدمات - إلا لأنها اكتشفت " أنها مقبلة على خسارة كبيرة في صناعاتها الثقافية التي تمثل ٦٪ من الناتج القومي الأمريكي، فسعت إلى إدخال جانب الخدمات الثقافية وتأكيده عبر تحديد معايير هذه الخدمات وإجراءات حماية تلك الحقوق الفكرية "[٢٧].

وهذا يوضح بأن القضية ليست بأي حال من الأحوال مؤامرة لغزو العالم ثقافياً، بقدر ما هي رغبة حثيثة في حماية المصالح الاقتصادية. وإلا لو كان الأمر رغبة في الاستعمار الثقافي، فإن سياسة رفع كافة القيود عن حقوق الملكية الفكرية، كانت هي التي ستضمن للمواد الإعلامية والثقافية الأمريكية غزو العالم ككل، اعتماداً على التفوق الأمريكي الهائل في هذا المجال.

علاوة على ذلك.. فإن التفوق الأمريكي في مجال المواد الإعلامية والثقافية لم يترسخ نتيجة مؤامرة لأمركة العالم أو ترويج النزعات الاستهلاكية، وإنما لأن الولايات المتحدة أدركت " أن الثقافة المتدنية المستوى لها سوقاً أوسع كثيراً من سوق الثقافة الراقية على مستوى العالم. ففيما تنفق وزارات الثقافة العليا في أوروبا الأموال الباهظة لدعم أفضل الفنانين والموسيقيين والشعراء والروائيين والمخرجين السينمائيين، تركت الولايات المتحدة الأمر إلى «هوليود» وإلى وكالات الإعلان في نيويورك، لتقرر ما هي المنتجات الثقافية الأكثر قابلية للتسويق في العالم.. يُضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة تستطيع أن تسوِّق منتجاتها الإعلامية والثقافية بسهولة أكثر من ألمانيا مثلاً أو اليابان أو بريطانيا أو فرنسا أو الصين أو إيطاليا أو إيران، وذلك لأنها بلد مهاجرين وليس لها هوية إثنية أو عرقية معينة، وليس لها هوية تاريخية أو حضارية عميقة الجذور. وبالتالي فإن الثقافة الأمريكية تصبح أكثر قبولاً على المستوى العالمي الشامل مقارنة بالثقافات الأخرى "[٣٨].

(٧) إن التوجهات الماركسية التي انطلقت منها النظريات النقدية ومدرسة التبعية، طبعت أطروحاتها حول تزييف الوعي والاختراق الثقافي بالطابع الأيدلوجي، مما جعلها تركِّز هجومها على النظم الإعلامية في الغرب الرأسمالي المتقدم بهدف لا ينشد إلا حشد الأدلة التي تفضح عدم صدق توجهات تلك النظم حول الحرية

الإعلامية، وتعرية ممارسات تزييف الوعي والاختراق الثقافي المستترة تحت رداء تلك الحرية. الأمر الذي جعل تلك الجهود النقدية تبدو كما لو كانت مجرد محاولات عبثية لإثبات عدم أفضلية النظم الإعلامية الغربية على النظم الإعلامية الموجهة، مع تجاهل أية مزايا نسبية تتمتع بها تلك النظم الإعلامية الحرة في مقابل القيود الإعلامية الشديدة التي تُكبِّل النظم الإعلامية الموجهة.

وفى الواقع.. فإن غلبة الطابع الأيدلوجي على الجهود العلمية النقدية في مجال الدراسات الإعلامية الخاصة بتشكيل الوعي الاجتماعي قد أضر كثيراً بالقيمة العلمية لتلك الدراسات، وأدى إلى تعطيل المحاولات الطامحة إلى مناقشة ممارسات النظم الإعلامية الغربية بموضوعية تكشف سلبياتها الحقيقية وليست المزعومة، وتضع تلك السلبيات في حجمها الحقيقي بدون مبالغة. ولعل الممارسات الإعلامية تكفى وحدها للنهوض كدليل على الشوط الكبير الذي قطعته النظم الإعلامية الغربية في طريق الحرية الإعلامية مقارنة بالحواجز والموانع التي مازالت النظم الإعلامية الموجهة تحاول تجاوزها.

• • • • •

هوامش الفصل الثالث

■ المبحث الخامس

(١) محمد شومان، دور الإعلام في تكوين الرأي العام (حرب الخليج نموذجاً). ص ٨٦.

(٢) و. رسل نيومان، مستقبل الجمهور المتلقي. ترجمة محمد جمول. ص ١٤٢.

(٣) حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة. ص ٢٦١ – ٢٦٢.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٦٩.

(٥) نفس المرجع، ص ٢٨٧.

(٦) محمد شومان، مرجع سابق. ص ٨٨ – ٨٩.

(٧) حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، مرجع سابق. صفحات ٣٣٧ – ٣٤٨.

(٨) **Berelson, B., Communication and public opinion. In w.Schramm, (ed.), Mass Communication, p. 500.**
اقتبسه: حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة. ص ٣٩٦.

(٩) حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، المرجع السابق. ص ٤٠٢ – ٤٠٣.

(١٠) و. رسل نيومان، مرجع سابق. صفحات ١٤٢ – ١٤٤.

(١١) حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، مرجع سابق. صفحات ١٢٠ – ١٢٢.

(١٢) عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية فى العالم الثالث. ص ٤٧ (بتصرف).

(١٣) المرجع السابق، صفحات ٦٦ – ١٠٩ (بتصرف).

(١٤) أيمن منصور ندا، " الاختراق الثقافي عن طريق البث الوافد: دراسة مسحية لأدبيات الاختر٤اق "، في سعد لبيب (محرر)، أعمال ندوة الاختراق الإعلامي للوطن العربي (القاهرة ٢٣ – ٢٤ نوفمبر ١٩٩٦). ص ٢٤.

(١٥) حسن حامد، " الاختراق في مجال الأخبار والمعلومات "، في سعد لبيب (محرر)، المرجع السابق. ص ٨١.

(١٦) إياد شاكر البكري، عام ٢٠٠٠ حرب المحطات الفضائية. ص٢٤٩.

(١٧) **Recent developments: Overview (Post modernity), In Mass media effects: recent developments. pp. 1- 2. (Available from Internet).**

(١٨) **Criticisms of the Marxist approach, In Mass Media effects: Marxism - Criticism. p. 2. (Available from Internet).**

(١٩) Baker, Kimberly Middleton., Adolescents and the meanings they make from television. (Available from Internet).

(٢٠) و. رسل نيومان، مرجع سابق. ص ١٤٧.

(٢١) حسن حامد، مرجع سابق. ص ٧٨.

(٢٢) مجد هاشم الهاشمي، الإعلام الكوني وتكنولوجيا المستقبل. ص ٢٤٥.

(٢٣) إياد شاكر البكري، مرجع سابق. ص ٢٦٠.

(٢٤) حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، مرجع سابق. ص ٣٩٨.

(٢٥) جوزيان جوال وسيلفى كوداري، تقنيات الاتصال الحديثة (توجهات وبحوث). ترجمة صالح العسلي. ص ٤٥.

(٢٦) سيرج لاتوش، تغريب العالم (بحث حول دلالة ومغزى وحدود تنميط العالم). ترجمة خليل كلفت. ص ٢٧.

(٢٧) مصطفى عبد الغنى، الجات والتبعية الثقافية. ص ٢٠.

(٢٨) بول سالم، " الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين "، أسامة أمين الخولي (محرر)، العرب والعولمة (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية). ص ٢٢١ (بتصرف).

• • • • •